الانتخابات الفلسطينية ٢٠٢١

(التي لم ترَ النور)

PASSIA

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢+ ، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢+، بريد الكتروني: passia@passia.org، صفحة الانترنت: www.passia.org ، ص.ب ١٩٥٤٥ - القدس ٩٧٥٠٠

حول هذه النشرة

بعد خمسة عشرة عاماً من عدم انتظام الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفشل محاولات عدّة في تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، بدا لو أنّ الانتخابات العامة الفلسطينية التي طال انتظارها سترى النور أخيراً في 2021. وقد تبدد هذا الأمل في الوقت الحالي بعد إعلان الرئيس محمود عباس تأجيلها إلى أجل غير مسمى. تسلّط هذه النشرة الضوء على انتخابات 2021 التي لم ترَ النور، وعلى ممثلي هذه الانتخابات وأجنداتها ونهايتها المبكرة.

لمحة عن الانتخابات:

15 كانون الثاني: مرسوم رئاسي حول الانتخابات: انتخابات المجلس التشريعي (22 أيار)، الانتخابات الرئاسية (31 تموز)، انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني (31 آب).

29 نيسان: تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى

الناخبون المؤهلون: 2,8 مليون ناخب

المسجلون للانتخابات: 93٪

حصة المرأة: 26٪ (34 مقعد)

حصة المواطنون المسيحيون: 7 مقاعد على الأقل (5٪)

القوائم الانتخابية: 36 قائمة (7 أحزاب سياسية و29 قائمة مستقلة)

عدد المرشحين: 1,391
29٪ من النساء

الباحثة الرئيسية والمؤلفة:
ليوني مارتيني

المحتويات:

قائمة الفاعلين الرئيسيين 3

أ- مقدمة: الانتخابات في فلسطين 16-17
1. انتخابات 2021 4
2. الإطار القانوني والنظام الانتخابي 4

ب- نظرة عامة عن التسلسل الزمني للتطورات 5
1. الخلفية 5
2. فترة ما قبل المرسوم الرئاسي 5
3. تغيرات قانونية هامة وانعكاساتها السياسية 6
4. محادثات القاهرة 8

ت- التحديات والعقبات 9
1. خارطة طريق لتفادي تكرار سيناريو 2007/2006 9
2. جائحة كوفيد 19 10
3. الإرادة السياسية 10
4. الجوانب الفنية لعملية الانتقال في مرحلة ما بعد الانتخابات 10
5. الانتخابات في القدس الشرقية المحتلة 11

ث- التأجيل إلى أجل غير مسمى وردود الفعل الدولية .. 14
6. إسرائيل 15
1. الولايات المتحدة 15
2. مصر والأردن 18
3. الاتحاد الأوروبي 18
4. الأمم المتحدة 19

ج- التأثير والآفاق المستقبلية 20
1. السياق 20
2. الوصف والتحليلات والتنبؤات 20
3. الطريق إلى الأمام 21

ح- ملحق 23
1. المرشحون 23
2. تسجيل الناخبين 26
3. الانتخابات السابقة 26
4. استطلاعات الرأي 27
5. القوائم الانتخابية الأولية 29

قائمة الشخصيات الرئيسية

محمود عباس:
رئيس دولة فلسطين، رئيس السلطة الفلسطينية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس حركة فتح.

محمود العالول:
نائب رئيس اللجنة المركزية لحركة فتح، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، رئيس القائمة الرسمية لحركة فتح في انتخابات ٢٠٢١.

مروان البرغوثي:
عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عضو المجلس التشريعي، زعيم تنظيم فتح في الانتفاضة الثانية، أسير لدى الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٤.

ناصر القدوة:
رئيس قائمة الحرية في انتخابات ٢٠٢١، جرى اقصاءه من اللجنة المركزية لحركة فتح، وزير خارجية السلطة الفلسطينية السابق، سفير منظمة التحرير الفلسطينية سابقاً لدى الأمم المتحدة، ابن شقيقة الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، رئيس مؤسسة ياسر عرفات.

د. حنا ناصر:
رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية

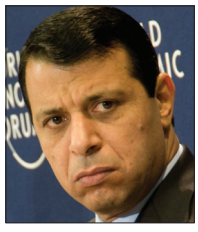

محمد دحلان:
زعيم حركة فتح سابقاً في غزة، وزير الأمن السابق في السلطة الفلسطينية، مستشار ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد.

إسماعيل هنية:
رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، رئيس الوزراء الفلسطيني في حكومة ٢٠٠٦.

صالح العاروري:
زعيم حركة حماس في الضفة الغربية، وأبرز مؤسسي جناحها العسكري كتائب عز الدين القسام.

جبريل الرجوب:
أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، رئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم واللجنة الأولمبية الفلسطينية، رئيس الأمن الوقائي سابقاً في الضفة الغربية المحتلة.

سلام فياض:
رئيس قائمة «معاً نستطيع» في انتخابات عام ٢٠٢١، رئيس الوزراء ووزير المالية الأسبق في السلطة الفلسطينية، مؤسس وزعيم حزب الطريق الثالث الذي خاض انتخابات ٢٠٠٦، أستاذ زائر في جامعة برينستون.

حسين الشيخ:
رئيس الهيئة العامة للأحوال المدنية في السلطة الفلسطينية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

سمير المشهراوي:
شارك في تأسيس تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح بزعامة محمد دحلان، رئيس قائمة «المستقبل» التابعة للتيار في انتخابات عام ٢٠٢١، النائب السابق لرئيس الأمن الوقائي في قطاع غزة المحتل.

أ مقدمة: الانتخابات في فلسطين

١. انتخابات ٢٠٢١

الرئيس محمود عباس ود. حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية يحملان المرسوم الانتخابي - باذن من وكالة وفا

في ١٥ كانون الثاني ٢٠٢١، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية[١] ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[٢] محمود عباس مرسوماً رئاسياً[٣] أعلن فيه تعيين إجراء الانتخابات الفلسطينية في صيف ٢٠٢١ وعلى النحو التالي:

انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني

انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، ويشكل أحد الهيئات الرئيسية (البرلمان) للسلطة الفلسطينية، ويتكوّن من (١٣٢) مقعداً. كان من المقرر عقد الانتخابات التشريعية في ٢٢ أيار (مايو) ٢٠٢١. يمثل المجلس التشريعي الفلسطيني الفلسطينيين في الأراضي المحتلة: الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، ويمتلك سلطة تشريعية واسعة النطاق فيما يتعلق بالمسائل الداخلية في مناطق السلطة الفلسطينية. بَيْدَ أنّ المجلس التشريعي يواجه تقييدات فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي (في المفاوضات) التي لم يتم تسويتها حتى الآن. بموجب قانون الانتخابات الفلسطيني، فإنّ ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني هي أربع سنوات. علماً بأنّ آخر انتخابات أجريت للمجلس التشريعي كانت عام (٢٠٠٦)[٤]، ولم تُعقد أيّ جلسة للمجلس منذ عام (٢٠٠٧).

الانتخابات الرئاسية

كان من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في ٣١ تموز (يوليو) ٢٠٢١. وان مدّة الولاية الرئاسية هي أربع سنوات، لكن آخر انتخابات رئاسية أجريت في عام ٢٠٠٥. وقد بقي الرئيس محمود عباس في منصبه حتى بعد انتهاء ولايته القانونية في عام (٢٠٠٩). بموجب قانون الانتخابات الفلسطيني، وأن انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية ينحصر في ولايتين فقط.

تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني

كان من المقرر تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد في ٣١ أغسطس (آب) ٢٠٢١، وهو أعلى هيئة تشريعية في منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولة عن صياغة السياسات والبرامج. وتنصّ الأحكام ذات الصلة في القانون الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (المادتان ٥ و٦) على أنّ أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ينتخبهم الشعب الفلسطيني بشكل حر ومباشر. وتستمر ولاية المجلس الوطني الفلسطيني القائم إلى حين إجراء انتخابات جديدة. في واقع الأمر، لم يسبق أن جرت أيّة انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني حتى يومنا هذا. كما أنّ غالبية أعضاء المجلس الحاليين – وعددهم بضعة مئات – وصلوا إلى هذا المنصب بالتعيين. ويشكل أحد أذرع منظمة التحرير الفلسطينية، يمثل المجلس الوطني الفلسطيني جميع الفلسطينيين بمن فيهم الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما لا تقتصر عضويته على الأحزاب السياسية. في أوائل آذار (مارس) ٢٠٢١ [٥]، ناقش المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الشتات انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، حيث دعا أكثر من (٢٠٠) فلسطيني من (٢٦) دولة مختلفة إلى ضرورة مشاركة فلسطيني الشتات في المجلس الوطني، إذ يبلغ عددهم حالياً أكثر من (٦)ملايين فلسطيني، مقابل (٤,٥) مليون فلسطيني داخل الأراضي المحتلة.[٦] وقد أثيرت القضية أيضاً في الجولة الثانية من محادثات القاهرة بعد أيام قليلة. نظراً لغياب نموذج سابق لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني والتوقعات بتعذّر اجرائها، فقد كان انعقادها مستبعداً دائماً. هذا وتركز هذه الدراسة بشكل كبير على الانتخابات في نطاق السلطة الفلسطينية، وما لم ترد قرينة على خلاف ذلك، فإن مصطلحي «تشريعي» و «رئاسي» يشيران إلى انتخابات المجلس التشريعي وانتخابات رئيس السلطة الفلسطينية على التوالي.

٢. الإطار القانوني والنظام الانتخابي

تعود فكرة إقامة انتخابات «حرة ونزيهة» في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى المادة (٣) من إعلان المبادئ لعام (١٩٩٣)، وتم تطويرها لاحقاً في الملحق الثاني لاتفاقية أوسلو الثانية لعام (١٩٩٥).[٧] ويتبنى القانون الأساسي المعدل لعام (٢٠٠٣) والذي كان بمثابة شبه دستور مسودة

١ تأسست السلطة الفلسطينية بناءاً على اتفاقيات أوسلو عام (١٩٩٣/١٩٩٤) وتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية كهيئة انتقالية مؤقتة للتعامل مع السلطات والمناطق التي نقلتها إليها إسرائيل. كان من المقرر أن تعمل لفترة انتقالية مدتها (٥) سنوات، على أن تنخرط خلالها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في محادثات حول قضايا الوضع النهائي للوصول إلى اتفاق الوضع الدائم.

٢ منظمة التحرير الفلسطينية معترف بها دوليًا (ومن قبل إسرائيل أيضاً) باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتمثل جميع الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتعامل مع مؤسسات وحكومات إقليمية ودولية تتعلق بوضع فلسطين وتجري علاقات خارجية ولكن ليس لها سلطة قانونية على الحكم المحلي الداخلي.

٣ للحصول على النص الكامل، انظر: https://www.elections.ps/tabid/1127/language/en-US/Default.aspx

٤ انظر الملحق الثالث لمزيد من المعلومات.

٥ "Palestinians in exile should vote in election for National Council," Middle East Monitor, 9 March 2021, https://www.middleeastmonitor.com/20210309-palestinians-in-exile-should-vote-in-election-for-national-council/.

٦ انظر: https://www.elections.ps/TabId/1083/ArtMID/9183/ArticleID/2779/Elections-in-Palestine-An-article-by-Hanna-Nasir.aspx

٧ للحصول على وثائق النص الكامل انظر: https://peacemaker.un.org/document-search?field_paregion_tid=All&field_paconflict_tid=All&field_pacountry

الانتخابات الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو، ويؤسس نظاماً شبه رئاسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد صاغ المجلس التشريعي الفلسطيني القانون الأساسي وصادق عليه الرئيس ياسر عرفات آنذاك. ويشكل القانون إلى جانب تعديلاته لعام (٢٠٠٥) (المشار إليه فيما يلي بـ «القانون الأساسي الفلسطيني») أساس التنظيم القانوني والسياسي الفلسطيني اليوم. فيما يتعلق بالنظام الانتخابي، حدد القرار بقانون[٨] رقم (١) لسنة (٢٠٢١) بتعديل المرسوم بقانون رقم (١) لسنة (٢٠٠٧) بشأن الانتخابات العامة والقرار بقانون الانتخابات لسنة (٢٠٠٧) أحكام عقد الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية. ومن الملامح الرئيسية **نظام التمثيل النسبي والقوائم المغلقة لانتخابات المجلس التشريعي** (أي أن حصة المقاعد التي يفوز بها الحزب تتطابق مع حصة الأصوات التي يحصل عليها) و**نظام الدورتين للانتخابات الرئاسية**.

بالنسبة للمجلس التشريعي الفلسطيني، هناك نسبة حسم[٩] بحد أدنى (١,٥٪)، وكوتا نسوية تبلغ (٢٦٪). ليكون الناخب الفلسطيني مؤهل للتصويت، يجب أن يكون قد بلغ (١٨) عاماً من العمر على الأقل، وأن يكون قد عاش عاماً واحداً على الأقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وألا يحمل الجنسية الإسرائيلية، وأن يكون مسجلاً في السجل النهائي للناخبين.[١٠]

يجب أن يكون عمر مرشح المجلس التشريعي (٢٨) عاماً على الأقل، وأن يكون مقيماً دائماً في الأرض الفلسطينية المحتلة، وألا يكون مداناً بجريمة أو جناية، وأن يستقيل من منصبه الوزاري أو الحكومي[١١] أو من عمله في منظمة غير حكومية أو هيئة عامة. وقد كانت سلسلة القيود هذه محلّ انتقاد على نطاق واسع.[١٢] ولقبول ترشّح القائمة فإنّها يجب أن تحصل على توقيع ثلاثة آلاف (٣,٠٠٠) ناخب مؤهل بالإضافة إلى سند بنكي بإيداع عشرون ألف دولار (٢٠,٠٠٠) دولار أمريكي.[١٣] ويجب نشر القائمة النهائية للمرشحين قبل (٢٢) يوماً من تاريخ الانتخابات إيذاناً ببداية الحملة الانتخابية.

تشرف لجنة الانتخابات المركزية على تنظيم الانتخابات، وهي مؤسسة تم إنشاؤها بموجب الملحق الثاني من المادة ١(٣) من اتفاقية أوسلو الثانية لعام ١٩٩٥، وتقوم السلطة الفلسطينية بتعيين أعضائها.

ب لمحة عامة حول التسلسل الزمني للتطورات

١. الخلفية

ساهم الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس والخلافات المستمرة بينهما إلى حد كبير على العلاقة فيما بين جميع شرائح المجتمع الفلسطيني منذ أحداث العام (٢٠٠٧) وإلى غياب الانتخابات منذ عام (٢٠٠٦). وقد فشلت جميع الوعود الانتخابية منذ ذلك الحين. وقد بدا أن فتح وحماس قد اتفقتا مجدداً على إجراء الانتخابات في المستقبل القريب، وذلك في نهاية العام ٢٠١٩، على الرغم من استمرار الخلاف حول قضايا الناخبين في القدس الشرقية المحتلة. ورفض الرئيس محمود عباس إصدار مرسوم يعلن موعد الانتخابات إلى أن تضمن إسرائيل حق التصويت للفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة. لكن حماس وناقدين آخرين رأوا في ذلك محاولة «للهروب» من الانتخابات برمتها. وسواء كان الأمر كذلك أم لا، فإنّ تفشي جائحة كورونا قد أربك خطط الانتخابات الموعودة.

٢. فترة ما قبل المرسوم الرئاسي

مع ذلك، تم اتخاذ بعض الإجراءات (الرمزية في الغالب) للحفاظ على وهم الانتخابات المزمع عقدها. في أبريل (نيسان) ٢٠٢٠، أصدر الرئيس عباس مرسوماً بإعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية برئاسة حنا ناصر. وفي اجتماع بتاريخ ٤ أيلول ٢٠٢٠، أكّدت الفصائل الفلسطينية عزمها إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفق نظام التمثيل النسبي.[١٤] يُعزى النجاح النسبي للاجتماع جزئياً إلى العلاقة القوية بين جبريل الرجوب من حركة فتح وصالح العاروري من حركة حماس،[١٥] حيث أصبح الأخير فيما بعد الوجه الأبرز لانتخابات ٢٠٢١. في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول (سبتمبر)، أعلن الرئيس عباس أنه يعدّ العدّة لإجراء الانتخابات.[١٦] جرت محادثات بين ممثلي حركتي حماس وفتح في إسطنبول. وفي أوائل كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١ وعقب رسالة مصالحة من حركة حماس،[١٧] التقى الرئيس عباس برئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر لمناقشة الانتخابات. بعد ذلك بوقت قصير، أصدر الرئيس مرسوماً بقانون يعدّل قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٧، حيث أدخل تغييرات جوهرية إلى جانب التغييرات السابقة التي «انتهكت» استقلال القضاء، كانت تهدف إلى إبقائه

٨ المرسوم بقانون هو مرسوم رئاسي له قوة القانون الذي يسنه المجلس التشريعي.
٩ قانون الانتخابات بمرسوم لسنة ٢٠٠٧، المادة ٦ (٣).
١٠ https://www.elections.ps/tabid/1137/language/en-US/Default.aspx
١١ https://www.elections.ps/tabid/1146/language/en-US/Default.aspx.
١٢ انظر، على سبيل المثال ورقة موقف صادرة عن مؤسسات المجتمع المدني بشأن قرار بقانون معدل لقانون الجمعيات
https://en.pngoportal.org/post/3305/Position-paper-by-civil-society-organizations-regarding-the-amendment-of-Charitable-Associations-and-Civil-Society.
١٣ المرجع السابق.
١٤ البيان الختامي لاجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطيني، ٤ أيلول ٢٠٢٠ - http://www.plo.ps/en/article/190/%2004/09
١٥ Kuttab, Daoud, "Will Elections Solve Palestinian Division?" The Medialine, 7 February 2021, https://themedialine.org/news/opinion/will-elections-solve-palestinian-division
١٦ President Abbas: Preparations are underway for parliamentary and presidential elections," https://english.wafa.ps/Pages/Details/120336"
١٧ President Abbas welcomes Hamas letter on reconciliation," https://english.wafa.ps/Pages/Details/122698"

في السلطة. في ١٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١ أصدر الرئيس عباس مرسوماً رئاسياً دعا فيه إلى إجراء انتخابات عامة. لم يكن مثل هذا المرسوم قد صدر إلا مرة واحدة من قبل في عام ٢٠٠٩ (دعا في حينها إلى انتخابات عامة في عام ٢٠١٠ لكنّها لم تجرِ)،[١٨] مما عزز الآمال في أنّ صناع القرار جادون هذه المرة بعقد الانتخابات. رحب العديد من أعضاء المجتمع الدولي بالقرار وأبدوا دعمهم، وبدأت لجنة الانتخابات المركزية الاستعدادات للعملية الانتخابية. منذ ذلك الحين، دعت الجهات المختصة الفلسطينية المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للسماح «لسكان القدس» المحتلة بالتصويت.

٣. تغييرات قانونية مهمة وانعكاساتها السياسية

من بين التغييرات المهمة التي أدخلها مرسوم كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١ بتعديل قانون الانتخابات الفلسطيني:

- رسمياً، كانت جميع التغييرات المستحدثة تهدف إلى التغلب على أيّة عقبات تتعلق بالعملية الانتخابية، ولكن **المتطلبات الجديدة للترشح الرئاسي** تضمنت «شهادة خلو سوابق جنائية»،[١٩] والتي يبدو أنها تقوض احتمالات نجاح المعارضة. في عام ٢٠١٦، جرد الرئيس محمود عباس عضو حركة فتح محمد دحلان وأحد منافسيه الرئيسيين من حصانته البرلمانية وجرت محاكمته غيابياً بتهمة الاختلاس.

- مثال هام آخر على الجهود السابقة لتعديل قانون الانتخابات لصالح الرئيس محمود عباس هو المرسوم بقانون لعام ٢٠٠٧ الذي يغير النظام الانتخابي من مختلط إلى نسبي بحت[٢٠] في أعقاب انتخابات ٢٠٠٦، والتي أظهرت أن أداء حركة فتح في النظام الأخير كان أفضل بكثير من أدائها في النظام النسبي، على عكس منافستها حماس.

- **مطالبة مرشحي المجلس التشريعي الفلسطيني** بالالتزام بالقانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته، ليحل محل المطلب السابق (دعم منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ووثيقة إعلان الاستقلال بالإضافة إلى أحكام القانون الأساسي). يبدو هذا التعديل وكأنّه موجه نحو حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهما ليسا أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث اعترض كلا التنظيمين علناً على إمكانية تقديم منظمة التحرير الفلسطينية تنازلات في محادثات السلام في أوسلو. وقد يعدّ ذلك جهداً لتحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية على حساب المزيد من التدهور في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى أن التعديل لا يتناول سوى الترشح للمجلس التشريعي، مع ترك شرط دعم مرشحي الرئاسة لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد دون تغيير.

- السماح بإجراء انتخابات (تشريعية ورئاسية) **غير متزامنة** على النحو المتفق عليه في محادثات ٢٠٢٠ بين حركتي فتح وحماس. خلال محادثات انتخابات ٢٠١٩، رفضت حماس فكرة الانتخابات غير المتزامنة. وبدا أن إجراء الانتخابات بالتتابع يهدف إلى شراء الوقت الكافي للسلطة الفلسطينية في حال كانت نتائج انتخابات المجلس التشريعي ليست في صالحها. وكان من الممكن للرئيس محمود عباس أن يستغل فجوة الأسابيع العشرة لتغيير استراتيجيته بهدف التمسك بالرئاسة.[٢١]

- **زيادة الكوتا النسائية** في المجلس التشريعي الفلسطيني من (٢٠٪) إلى (٢٦٪)، وهو ما اعتبرته بعض المنظمات النسوية خطوة في الاتجاه الصحيح لكنها أقل من نسبة (٣٠٪) التي تنشدها.[٢٢]

- **تغيير مسميات** «السلطة الوطنية» و «رئيس السلطة الوطنية» إلى «دولة فلسطين» و «رئيس دولة فلسطين»، وهو تغيير رمزي لا ينبغي الاستهانة به. أولاً، إنّ مساواة السلطة الفلسطينية بـ (دولة فلسطين) يدل على استحواذ السلطة الفلسطينية تدريجياً على الصلاحيات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحكم الأمر الواقع. ثانياً، يبدو أن مثل هذه الخطوة حتى لو لم تكن مقصودة تنطوي على «تهميش» فلسطينيي الشتات، لأنّ السلطة الفلسطينية لا تمثل سوى فلسطينيي الداخل، وهم الوحيدون الذين سينتخبون رئيسها. إنّ إطلاق لقب رئيس دولة فلسطين على رئيس السلطة الفلسطيني يعني بالضرورة تهميش الآراء السياسية لفلسطيني الشتات فيما يتعلق بدولتهم.[٢٣]

الكوتا المسيحية: في ٢١ فبراير ٢٠٢١، أصدر الرئيس عباس مرسوماً بشأن تخصيص سبعة مقاعد على الأقل في المجلس التشريعي للمواطنين المسيحيين، مما يعني أنهم سيشكلون (٥٪) من المجلس التشريعي[٢٤] على الرغم من أنهم يمثلون أقل من (٢٪) من السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. علمًا انه في السابق، كان هناك ستة مقاعد فقط للمسيحيين في انتخابات ١٩٩٦ و٢٠٠٦.

١٨ مرسوم رقم ( ) لسنة ٢٠٢١ بشأن الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني: https://www.elections.ps/tabid/335/language/en-US/Default.aspx

١٩ المادة ١١، مرسوم بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٢١: https://www.elections.ps/Portals/0/Election_Decree_Law%28En%292021_1.pdf

٢٠ قانون الانتخابات بمرسوم 2007، المادة 4 («complete proportional representation system») قانون إلغاء الانتخاب رقم 9 لسنة 2005 مادة 3 («mixed electoral system (...) relative majority (...) and proportional representation»).

٢١ Kuttab, Daoud, "How Palestinians agreed on elections," MEI, 1 October 2020, https://www.mei.edu/publications/how-palestinians-agreed-elections.

٢٢ Abumaria, Dima, "Palestinian Women Say Planned Increase in Legislative Council Representation Not Enough," The Medialine, 14 January 2021, https://themedialine.org/life-lines/palestinian-women-say-planned-increase-in-legislative-council-representation-not-enough/.

٢٣ Hawwash, Kamel, "Palestine›s electoral process threatens to shore up the status quo," Middle East Eye, 27 January 2021, https://www.middleeasteye.net/opinion/edit-abbas-decree-palestinian-elections-raises-questions.

٢٤ انظر: https://www.elections.ps/Portals/0/Decree_Allocation_Legislative_Council_Seats_Christian.pdf

بالإضافة إلى تعديلات قانون الانتخابات، كان من الممكن أن تؤثر **تعديلات قانون السلطة القضائية** لعام ٢٠٠٢ وقرارين بقانون يتعلقان بتشكيل المحاكم النظامية والإدارية على سير الانتخابات. وتعزز التغييرات التي أجراها الرئيس من قدرة السلطة التنفيذية على التدخل في القضاء بشكل جوهري، من خلال:

- تمكين رئيس السلطة الفلسطينية من تعيين رؤساء المحاكم القضاة ونوابهم في المحاكم العليا بدلاً من اتباع التوصية المستقلة لمجلس القضاء الأعلى، والذي حله الرئيس محمود عباس عام ٢٠١٩ واستبدله **بمجلس القضاء الأعلى الانتقالي**.
- إلغاء عدد من الضمانات كان القضاة يتمتعون بها سابقاً، مثل الحصانة من الفصل، وخفض سن التقاعد، وقدرة مجلس القضاء الأعلى على إجبار القضاة على التقاعد حتى قبل ذلك العمر (وقد فُصِل بالفعل أكثر من ٤٠ قاضياً بموجب هذه الأحكام). وقد استثني رئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس القضاء الأعلى الانتقالي عيسى أبو شرار البالغ من العمر ٨٥ عاماً من تلك التغييرات.[٢٥]
- إنشاء محاكم إدارية «تابعة للسلطة التنفيذية» لها صلاحية الاستماع إلى الالتماسات ضد المؤسسات الرسمية والهيئات الحكومية، بما في ذلك لجنة الانتخابات.[٢٦] وقد تحل المحاكم الجديدة مكان محكمة العدل العليا. يعين رئيس السلطة الفلسطينية رئيس المحكمة ونائبه وجميع القضاة على مستوى الاستئناف، مما يثير مخاوف من أنّ هذه المحاكم الجديدة قد تقضي على محكمة العدل العليا بحكم الأمر الواقع.

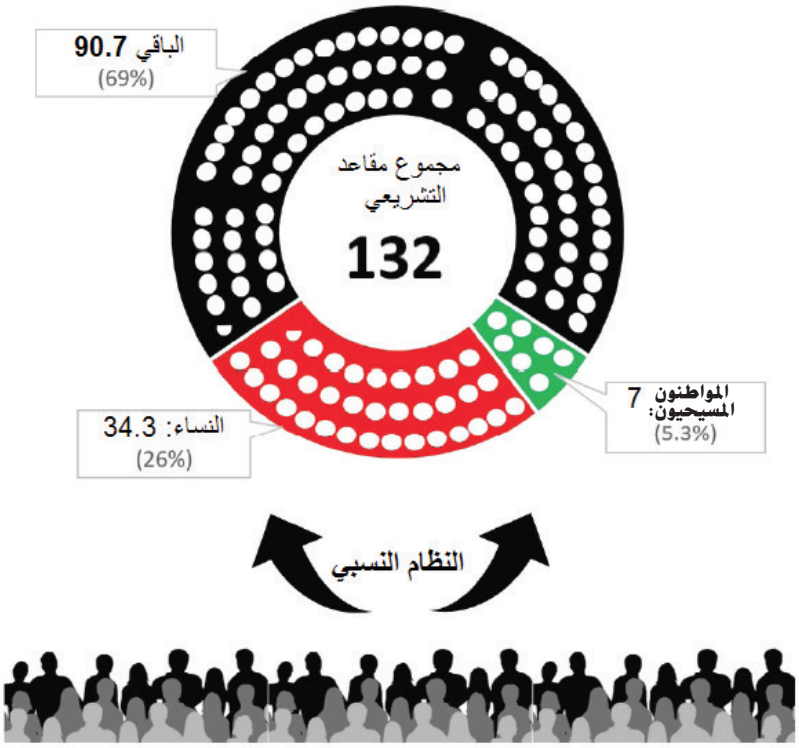

صدرت هذه المراسيم كجزء من سياسة تدخّل واسعة النطاق اتبعها الرئيس محمود عباس، تضمنت **إنشاء محكمة دستورية** سنة ٢٠١٦،[٢٧] وإجبار جميع قضاة المحكمة العليا الفلسطينيين البالغ عددهم (٣٥) على التقاعد في عام ٢٠١٩. وتعد هذه المراسيم خرقاً لقانون السلطة القضائية والقانون الأساسي الفلسطيني (المادة ٩٨)،[٢٨] وكذلك المبدأ الأساسي لفصل السلطات. ولأنّ هذه المراسيم تعزز صلاحيات الرئيس، فإن توقيت إصدارها (قبل أربعة أيام من الدعوة لإجراء انتخابات عامة) بدا مشكوكاً فيه على وجه خاص. في نهاية المطاف، أدى إنشاء محكمة الانتخابات في أوائل آذار (مارس) إلى الحد من إمكانية إساءة استخدام الرئيس محمود عباس للسلطة من خلال نظامه القضائي.

٢٥ «الرئيس محمود عباس يعين عيسى أبو شرار في رئاسة مجلس القضاء»، ١٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١: http://shahed.cc/news/3115

٢٦ "A Statement issued by the National Coalition for Judicial Reform and Protection and the Independent Commission for Human Rights-ICHR regarding emending the Judicial Authority Law," https://ichr.ps/en/1/26/3050/A-Statement-issued-by-the-National-Coalition-for-Judicial-Reform-and-Protection-and-the-Independent-Commission-for-Human-Rights--ICHR-regard.htm.

٢٧ "With new decree, Palestinian leader tightens grip," Reuters, 11 April 2016, https://www.reuters.com/article/us-palestinians-abbas-court-idUSKCN0X816B.

٢٨ Al-Haq, "Executive Summary: A Legal Treatise on the Laws by Decree Amending the Law on the Judicial Authority Law and on the Formation of a Transitional High Judicial Council," https://www.alhaq.org/advocacy/14779.html.

٣. محادثات القاهرة

الجولة الأولى (٨-٩ شباط (فبراير) ٢٠٢١)

لقاء القاهرة، شباط (فبراير) ٢٠٢١ - حقوق الطبع بإذن من وكالة وفا

ناقش (١٤) فصيلاً الفلسطينية خلال اجتماع استمر يومين في القاهرة في الثامن والتاسع من شهر شباط (فبراير) ٢٠٢١ الانتخابات التشريعية والرئاسية للسلطة الفلسطينية، ووافقت الفصائل على الالتزام بالجدول الزمني الذي حدده المرسوم الرئاسي الصادر في ١٥ كانون الثاني ٢٠٢١. وكان وفد عقد برئاسة جبريل الرجوب، في حين ترأس صالح العاروري وفد حركة حماس. وأعلنت الجهاد الإسلامي عزمها مقاطعة الانتخابات بسبب رفضها لاتفاقيات منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل، لكنها تعهدت بعدم عرقلة الانتخابات.[٢٩] وتأجل النقاش حول انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني إلى جولة ثانية من المحادثات في آذار (مارس) القادم.[٣٠]

وبحسب بيان مشترك، فقد اتفقت الفصائل على ما يلي:

- إنشاء **محكمة انتخابات مستقلة**. في الأول من آذار (مارس)ر، تم إنشاء المحكمة بموجب مرسوم رئاسي برئاسة القاضية إيمان ناصر الدين، وهي إحدى كبار القضاة في مجلس القضاء الأعلى. وتتألف المحكمة من ثمانية قضاة من الضفة الغربية وغزة، «وهم مسؤولون حصرياً عن كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية ونتائجها وأيّة قضايا متنازع عليها».[٣١]
- الإفراج الفوري عن **المعتقلين السياسيين** كبادرة حسن نية.[٣٢]
- تسهيل جميع الفصائل **للدعاية الانتخابية** في جميع المجالات (رغم أنه كان من المستبعد أن تسمح إسرائيل بحملة انتخابية لحركة حماس في القدس الشرقية المحتلة). في ٢٠ شباط (فبراير) ٢٠٢١، أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً بتعزيز الحريات العامة وتسهيل عمل لجنة الانتخابات المركزية. مع ذلك، كان واضحاً أنّ الحريات الممنوحة تتماشى مع الواقع على الأرض، فقد اشتكى العديد من المرشحين من غير حركة فتح من البيئة «غير الحرة» للانتخابات، تجلت في مضايقات وحتى اعتداءات.[٣٣]

كان هناك أيضاً بعض الخلافات والملاحظات المبهمة حول القضايا التالية، والتي تم تأجيل الحديث عن معظمها إلى ما بعد الانتخابات وإمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية:

- **الأمن في مراكز الاقتراع**: بصورة عامة، تعتبر كل من حركتي فتح وحماس جهاز الشرطة الذي يديره الطرف الآخر «غير شرعي»، لكنهما اتفقتا على أن «الشرطة الفلسطينية» ستؤمّن مراكز الاقتراع، وهو ما فُسّرَ على نطاق واسع على أنه يعني أنّ شرطة حركة فتح ستحرس مراكز الاقتراع في الضفة الغربية وشرطة حركة حماس ستحرس مراكز الاقتراع في غزة.[٣٤]
- **التصويت في القدس الشرقية المحتلة**: اكتفت الفصائل بالتعبير عن الحاجة إلى إجراء انتخابات في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنها لم تتوصل إلى خطط حول كيفية اجرائها في القدس. أدى ذلك في نهاية الطاف إلى تمهيد الطريق لتأجيل الانتخابات.
- **القائمة المشتركة بين حركتي فتح وحماس**: لم يكن هناك مزيد من المعلومات بشأن مثل هذه القائمة المحتملة، والتي كانت بالفعل مثاراً للشائعات لفترة من الوقت.
- **العلاقات مع الغرب**. لم تكن هناك خطط رسمية للتعامل مع مخاطر تدهور العلاقات مع الدول الغربية (المانحة) بالنظر إلى المشاركة المتوقعة لحركة حماس، والتي يعتبرها الكثير من دول الغرب منظمة «إرهابية».
- **جائحة كورونا**: لم تكن هناك أيّة ملاحظات حول كيفية التغلب على الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا، والتي كان من المقرر إجراء الانتخابات في ظلها.

---

٢٩ "Islamic Jihad Decided Not to Participate in the Palestinian Elections," RT Online, 9 February 2021, https://arabic.rt.com/middle_east/1200957-/.

٣٠ Boxerman, A., "Fatah and Hamas agree on terms of 1st Palestinian election in 15 years," Times of Israel, 9 February 2021, https://www.timesofisrael.com/fatah-and-hamas-agree-on-terms-of-1st-palestinian-election-in-15-years/.

٣١ "Fatah and Hamas... in a joint statement: We have reached understandings in preparation for the elections," Al-Quds Al-Arabi, 11 February 2021 (Arabic), https://www.alquds.co.uk/ فتح-وحماس-في-بيان-مشترك-توصلنا-إلى-تف/.

٣٢ "Palestinian Elections 2021: Reconciling Competing Motives," Arab Center Washington, DC, 18 February 2021, http://arabcenterdc.org/policy_analyses/palestinian-elections-2021-reconciling-competing-motives/.

٣٣ "Ahead of Palestinian elections, West Bank homes of 2 candidates hit by gunfire," Times of Israel, 13 April 2021; https://www.timesofisrael.com/ahead-of-palestinian-vote-west-bank-homes-of-2-candidates-hit-by-gunfire/.

٣٤ Al-Mughrabi, Nidal, "Rival factions agree on procedures for Palestinian elections – statement," Reuters, 9 February 2021, https://www.reuters.com/ على سبيل المثال، article/palestinians-politics-election-int-idUSKBN2A92OL.

- **لا ضمانات:** لم يكن هناك سوى تأكيدات شفهية على احترام نتيجة الانتخابات وضرورة نقل السلطات بشكل سلس بعد الانتخابات.
- **المصالحة بين حركتي فتح وحماس:** لم يكن هناك اتفاق ولا شروط.

الدورة الثانية (١٦-١٧ آذار (مارس) ٢٠٢١)

على الرغم من محاولة منظمة التحرير الفلسطينية تأجيل الجولة الثانية من المحادثات بذريعة غياب القضايا الأساسية عن مائدة الحوار،[٣٥] استمرت المحادثات واجتمع ممثلو الفصائل الفلسطينية مع ممثلي المجلس الوطني الفلسطيني ولجنة الانتخابات المركزية في القاهرة لمواصلة مناقشة الانتخابات المقبلة، وكانت نتائج الاجتماع متواضعة بشكل عام. ومع تأكيد الفصائل على أهمية عقد الانتخابات في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، فقد برز خلال الجولة الثانية من المحادثات موضوعين جديرين بالملاحظة هما:

- التوقيع على «**ميثاق شرف**» يتعهد بموجبه جميع الأطراف بالامتثال للأحكام القانونية ذات الصلة وتعليمات لجنة الانتخابات المركزية وكذلك احترام نتائج الانتخابات.
- مناقشة **تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني**، بما في ذلك الآليات وقضايا العضوية، كجزء من إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.[٣٦]

أصرّت حركتي حماس والجهاد الإسلامي – وهما ليسا عضوين في منظمة التحرير الفلسطينية أو المجلس الوطني الفلسطيني – على التوصل إلى اتفاق بشأن انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بصورة خاصة قبل إجراء انتخابات المجلس التشريعي، على الرغم من مقاطعة حركة الجهاد الإسلامي لانتخابات المجلس التشريعي، حيث كان من المتوقع أن يشارك كلا الفصيلين في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.[٣٧]

ت التحديات والعقبات

أجرت حركتي فتح وحماس عدة محادثات بشأن المصالحة منذ العام ٢٠٠٧، تضمن بعضها وعوداً انتخابية لم يرَ أيّاً منها النور. وقد حدث التقارب الأخير بين الجانبين في اسطنبول في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠، وقد ساهمت علاقة العمل البناءة بين عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري في إحداث هذا التقارب.[٣٨] واجهت الدعوة لعقد انتخابات ٢٠٢١ العديد من العقبات التي سعى الحوار الوطني في القاهرة للتغلب عليها ولكن دون جدوى. بعد جولتين من المحادثات، رأى البعض أنّ الحوار كان ناجحاً[٣٩] بينما انتقد آخرون المحادثات ووصفوها بأنها محادثات فارغة لتأجيل القضايا الملحة.[٤٠] في نهاية المطاف، حالت قضية القدس الشرقية المحتلة دون إجراء الانتخابات، لكن العقبات التالية كان من الممكن أن تعرقلها أيضاً:

خارطة طريق لتفادي تكرار سيناريو ٢٠٠٦/٢٠٠٧

مع انقسام حركة فتح إلى عدة قوائم قبل انتخابات المجلس التشريعي، خشي العديد من المراقبين من أنّ حركة حماس (التي ترشحت في قائمة واحدة) سيكون لديها فرصة جيدة للفوز في الانتخابات مرّة أخرى. مع ذلك، فإن الفوز في الانتخابات بأقل من أغلبية مطلقة قد لا يعني بالضرورة فوزاً كاسحاً. فحتى لو فازت حماس بأكبر عدد من المقاعد، فليس من المؤكد أنها كانت ستشكل الكتلة البرلمانية الأقوى ومن ثم الحكومة. ولا شك في أن إعادة دمج حركة حماس في نظام السلطة الفلسطينية كلاعب قوي – أو ربما الأقوى – كان سيشكّل كابوساً لإسرائيل والغرب وبعض القوى في الشرق الأوسط التي تخشى أن مثل هذا النصر قد «يعطي زخماً للجماعات السياسية الإسلامية الأخرى» في المنطقة.[٤١] للتخفيف من أثر هكذا النتيجة – والتي كانت غير مرغوب فيها في نظر الكثيرين (بما في ذلك قادة حركة فتح) – برزَ اقتراح تشكيل قائمة مشتركة من حركتي فتح وحماس على الطاولة، وكان ذلك سيضمن لحركة فتح ١٠ مقاعد أكثر من حركة حماس، وهو ما سيعيق قدرة حركة حماس على الهيمنة على الحكومة.[٤٢] وبما أن هذه الفكرة لم تترجم إلى واقع، فقد كان

٣٥ "PLO Factions Seek to Postpone National Dialogue," Asharq Al-Awsat, 2 March 2021, https://english.aawsat.com/home/article/2836441/plo-factions-seek-postpone-national-dialogue.

٣٦ "Palestinian Factions Conclude 2nd Round of Cairo Talks," Asharq Al-Awsat, 18 March 2021, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/palestinian-groups-conclude-talks-in-cairo/2179536.

٣٧ "Cairo Invites Palestinian Factions to Resume Talks on Elections," Asharq Al-Awsat, 8 March 2021," https://english.aawsat.com/home/article/2847421/cairo-invites-palestinian-factions-resume-talks-elections.

٣٨ Kuttab, Daoud, "Will Elections Solve Palestinian Division?" المرجع سالف الذكر

٣٩ E.g., PA Foreign Minister Riad Al-Malki, quoted in "Intra-Palestinian talks in Cairo ‹successful›," AA, 9 February 2021, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/intra-palestinian-talks-in-cairo-successful-premier/2138123.

٤٠ على سبيل المثال، نقلًا عن هاني المصري في:
http://passia.org/media/filer_public/9e/e7/9ee7a41f-e7b0-4c16-91db-348383def88b/hani_masri_-_palestinian_elections.pdf.

41 نقلًا عن عوفر زالزبرغ من معهد كيلمان لتحويل الصراع:
https://www.ynetnews.com/article/SyLdQuTl00.

Kuttab, Daoud, "Will Elections Solve Palestinian Division?" op. cit.

الفلسطينيون والإسرائيليون والعالم أمام سيناريو قد يشهد تعاظم قوة حركة حماس من جديد. مع ذلك، كان من الصعب التنبؤ بردّة فعل المجتمع الدولي على احتمال فوز حركة حماس، وكان من غير الواضح ما إذا كانت دروس عام ٢٠٠٦ قد استفيد منها.

٢. جائحة كورونا

بينما أجريت الانتخابات في العديد من البلدان خلال الأزمة الصحية العالمية، أرجأ البعض الآخر عقدها لمخاوف تتعلق بالسلامة. بحلول يوم التأجيل، شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر من (٣٢٢) ألف إصابة بكورونا ووفاة أكثر من (٣٤٠٠) شخص[٤٣] متأثرين بإصابتهم بالفيروس، مع بطء حملة التطعيم[٤٤] بالإضافة إلى قلة أعداد الراغبين في تلقي اللقاح فيما بين الفلسطينيين.[٤٥] من هنا، كان الاحتمال الأكبر أنّ الأراضي الفلسطينية المحتلة لن تخرج من الوباء بحلول المواعيد المقررة للانتخابات. وكان من الممكن أن تكون أعداد الإصابات المرتفعة بكورونا (خاصة في غزة) إلى جانب قضية القدس الشرقية المحتلة مبرراً لتأجيل الانتخابات. وأفادت التقارير أن مسؤولًا في السلطة الفلسطينية قد أثار بالفعل في ١ آذار (مارس) إمكانية الاضطرار إلى تأجيل أو إلغاء الانتخابات في ضوء ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس كورونا.[٤٦]

٣. الإرادة السياسية

المواطنون ومتابعة القوائم الانتخابية

يعتقد العديد من المراقبين أن دعوة الرئيس محمود عباس لإجراء الانتخابات كانت في الأساس حيلة، أو غصن زيتون موجه نحو إدارة الرئيس الأمريكي بايدن. بعد أربع سنوات من إدارة ترامب التي ثبت أنها لم تكن سوى كارثية تجاه القضية الفلسطينية، كان الكثير يأملون تحسّن العلاقات مع الرئيس الأمريكي الجديد. قد تكون الدعوة الأولية لإجراء الانتخابات موجهة بالفعل إلى الرئيس بايدن والجهات الغربية المانحة الأخرى، مما يشير إلى جهود فلسطينية لإعادة زخم العملية الديموقراطية. من ناحية أخرى، كان من الواضح أنّ الرئيس محمود عباس سيحتاج إلى تجديد شرعيته، وأنّ حركة حماس تعاني من العقوبات وتشديد والرقابة على الحدود، ومن الخصومات على الرواتب من قبل السلطة الفلسطينية. مع ذلك، فقد تفاجئ الكثيرون بما في ذلك إسرائيل وربما الرئيس محمود عباس نفسه من استمرار الاستعدادات لإجراء الانتخابات، بما يشمل استمرار عمل لجنة الانتخابات المركزية، والإقبال على التسجيل، ومحادثات القاهرة، ونشر القوائم الانتخابية. ساهمت التطورات على أرض الواقع في تنامي ثقة الجمهور مؤقتاً في انتخابات ٢٠٢١ الموعودة. وأشار آخرون إلى أنه حتى لو أجريت الانتخابات بالفعل، فإنها لن «تنتج قيادة ديمقراطية وتمثيلية»، بل ستعزز الوضع الراهن لأنه لا حركة فتح ولا حركة حماس ولا إسرائيل ولا المجتمع الدولي ولا النخبة الفلسطينية مهتمون بتحقيق ديمقراطية حقيقية في فلسطين. لذلك، فإن «الانتخابات الفلسطينية ليست سوى مسرحية سياسية للتغطية» على الافتقار إلى الإرادة السياسية لبناء «مجتمع فلسطيني ديمقراطي».[٤٧] بالنسبة للكثيرين، يعتبر إعلان تأجيل الرئيس محمود عباس دليلاً على رغبته البقاءي السلطة السياسية.

٤. الجوانب الفنية لعملية الانتقال في مرحلة ما بعد الانتخابات

من الآثار الجانبية لمكوث رئيس ما في منصبه لأكثر من عقد من الزمان بعد انتهاء ولايته القانونية وغياب الانتخابات لمدة (١٦) عاماً هي غياب «المأسسة» في عملية نقل السلطة وعدم ممارستها بشكل صحيح. عندما فازت حماس بشكل مفاجئ في انتخابات المجلس التشريعي سنة ٢٠٠٦، رفض الرئيس محمود عباس والمجتمع الدولي قبول هذه النتيجة الديمقراطية. وأثبتت جهود العمل المشترك في حكومة وحدة وطنية أنّها غير مجدية مراراً وتكراراً. لقد أكدت محادثات القاهرة ٢٠٢١ على أهمية احترام نتيجة الانتخابات، لكنها فشلت في وضع إطار حقيقي للضمانات. وأثيرت العديد من الأسئلة التي بقيت دون إجابة عن إمكانية انتقال محتمل للسلطة، مثل عودة حكم السلطة الفلسطينية إلى غزة أو عودة حكم حماس إلى الضفة الغربية، وإعادة دمج الوزارات التي تديرها حماس وموظفيها في نظام السلطة الفلسطينية، ومستقبل الجناح العسكري لحركة حماس، وإلى أي مدى ستسمح إسرائيل وقوات الأمن التي تديرها حركة فتح لبعض عناصر حركة حماس بالعمل في الضفة الغربية.[٤٨] وأشار تحليل مواقف حركة حماس في محادثات القاهرة إلى أنّ هدفها من المشاركة في الانتخابات هو الحصول على **الاعتراف والشرعية داخل البيت الفلسطيني، وليس الوصول إلى السلطة** كما كان هدفها في انتخابات عام ٢٠٠٦. فيما يتعلق

٤٣ الإحصاءات اليومية الصادرة عن https://english.wafa.ps.

٤٤ رفضت إسرائيل توفير اللقاحات لجميع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة (مما يشكل انتهاكًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي) وكانت السلطة الفلسطينية تفتقر إلى القدرة المالية واللوجستية لشراء كميات كبيرة من الجرعات في وقت مبكر. بدأ التطعيم فقط في شباط (فبراير) 2021. وعلى الرغم من أن فلسطين مؤهلة لبرنامج COVAX الدولي، إلا أن حملة التطعيم بقيت غير مكتملة إلى حد كبير فترة المواعيد المحددة للانتخابات.

٤٥ JMCC, Poll No. 97 - Palestine Before the Elections, 20 April 2021, http://www.jmcc.org/documentsandmaps.aspx?id=892.

٤٦ Palestinian Election: Coronavirus, Fatah strife may delay, cancel vote," The Jerusalem Post, 1 March 2021, https://www.jpost.com/middle-east/palestinian-election-coronavirus-fatah-strife-may-delay-vote-660583.

٤٧ Hawari, Yara "Palestinian elections: Democracy for no one," Aljazeera, 27 January 2021, https://www.aljazeera.com/opinions/2021/1/27/palestinian-elections-democracy-for-no-one.

٤٨ Lovatt, Hugh, "Back to democracy: Europe, Hamas, and the Palestinian elections," ECFR Policy Brief, 18 march 2021, https://ecfr.eu/publication/back-to-democracy-europe-hamas-and-the-palestinian-elections/.

بمنصب الرئيس، توقع الكثيرون أن يتمكن الرئيس محمود عباس بطريقة ما من البقاء في منصبه. ولم تدّع حركة حماس مطلقاً أن لديها مرشحاً للرئاسة. وحتى لو بدا الرئيس محمود عباس قد تمكن من تأجيلالانتخابات الرئاسية في الوقت الحالي، فلا يزال يتعين على القيادة الفلسطينية مواجهة مسألة خليفة الرئيس البالغ من العمر ٨٥ عاماً، والذي من المرجح أن يكون من حركة فتح. من الناحية الفنية، تنص المادة ٣٧(٢) من القانون الأساسي الفلسطيني على أنه في حالة شغور منصب الرئيس بشكل غير متوقع، يتولى رئيس المجلس التشريعي الرئاسة لفترة مؤقتة لا تزيد عن (٦٠) يوماً قبل إجراء انتخابات جديدة. لكن رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك (من حركة حماس) لم يُصبح الرئيس المؤقت عقب انتهاء ولاية الرئيس عباس سنة ٢٠٠٩,[٤٩] كان بإمكان فتح استخدام انتخابات ٢٠٢١ لضمان أن يكون رئيس المجلس التشريعي الجديد من نفس لونها السياسي. وأشارت شائعات أخرى إلى أن قيادة فتح الموالية للرئيس محمود عباس كانت تحاول استحداث منصب نائب الرئيس. مع ذلك، فإن انقسامات فتح الداخلية، وعدم الرضا السياسي، وعدم انتظام عمليات نقل السلطة، تشير جميعها إلى المخاطر التي قد تنشأ عن شغور المنصب بشكل غير متوقع أو عدم الرضا عن نتيجة عملية انتخابية محتملة في المستقبل.

٤. الانتخابات في القدس الشرقية المحتلة

كانت مسألة التصويت في القدس الشرقية المحتلة السبب الرسمي لتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، وفقاً لقرار قيادة السلطة الفلسطينية في ٢٩ نيسان (ابريل) ٢٠٢١.

الرهانات والالتزامات القانونية

إنّ مسألة القدس الشرقية المحتلة في الانتخابات الفلسطينية هي «رمزية» للغاية ومتعلقة ب»الهوية الوطنية». يرى الفلسطينيون في القدس الشرقية عاصمتهم المستقبلية، لكنّ إسرائيل ضمّتها بصورة غير قانونية في عام ١٩٨٠ وأعلنتها عاصمتها الموحدة. ويخشى الكثير من الفلسطينيين من أنّ عدم إجراء انتخابات بدون مشاركة الفلسطينيون في القدس الشرقية سيكون بمثابة اعتراف بالمزاعم اليهودية في المدينة. من ناحية أخرى، فإنّ إسرائيل مترددة للغاية في السماح بالنشاط الانتخابي الفلسطيني (بما في ذلك الحملات الانتخابية والتصويت) في القدس لأنه يرقى إلى الاعتراف على الأقل بأحقية الفلسطينيين بالمدينة. بموجب اتفاقية أوسلو الثانية لعام ١٩٩٥ (المادتين ٢و٣)، فإنّ إسرائيل ملزمة قانوناً بالاعتراف بحق الفلسطينيين المقدسيين في المشاركة في الانتخابات والسماح للفلسطينيين بالتصويت في مكاتب البريد الإسرائيلية في المدينة. يعيش حوالي (٣٥٠,٠٠٠) فلسطيني في القدس الشرقية، حوالي (١٥٠,٠٠٠) منهم مؤهلون للتصويت، من بينهم (٦,٣٠٠) ناخب سجلوا في عام ٢٠٢١ أي ما يعادل (٤,٢٪) فقط.[٥٠] فلو كان التصويت ممكناً في القدس الشرقية المحتلة لكن ذلك بمثابة إشارة ذات دلالات «رمزية». وقد ترشح حوالي «٦٠» مقدسياً لانتخابات المجلس التشريعي لعام ٢٠٢١,[٥١]

وكانت لجنة الانتخابات المركزية قد توصلت إلى حل فنّي ممكن للتصويت في القدس لا يتطلب موافقة إسرائيل. فقد أقامت (١١) مركز اقتراع في ضواحي القدس خارج حدود البلدية[٥٢] كان من شأنها استيعاب جميع الناخبين المؤهلين المتبقين في القدس.[٥٣] وكان من الاقتراحات الأخرى للمناورة حول مسألة الموافقة الإسرائيلية إجراء الاقتراع في مباني الأمم المتحدة أو الكنائس أو المساجد أو تمرير صناديق الاقتراع من منزل إلى منزل.[٥٤]

تطور القضية في النقاش الانتخابي

منذ نشر المرسوم الرئاسي في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥ والذي دعا إلى إجراء انتخابات، شدد العديد من أصحاب المصلحة الفلسطينيين مراراً وتكراراً على أهمية أن تكون القدس الشرقية في قلب العملية الانتخابية. في شباط (فبراير) ٢٠٢١، بعثت السلطة الفلسطينية برسالة إلى الحكومة الإسرائيلية تطلب من إسرائيل السماح بالانتخابات ترشحاً ودعاية وانتخاباً داخل القدس الشرقية. وفقاً لوزير الشؤون المدنية الفلسطيني حسين الشيخ، كان رد إسرائيل الأولي هو «أنهم (لن) يقدموا رداً قبل الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية».[٥٥] حتى بعد الانتخابات الإسرائيلية (٢٣ آذار (مارس) ٢٠٢١) وقبل يوم واحد من انطلاق الحملة الانتخابية (٣٠ نيسان ٢٠٢١)، لم يكن هناك موقف إسرائيلي رسمي أو أي رد على طلب التصويت في القدس الشرقية المحتلة.

كما بذلت السلطة الفلسطينية جهوداً متواصلة منذ البداية لتعبئة المجتمع الدولي لإجراء انتخابات ديمقراطية في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. في ١٨ نيسان ٢٠٢١، غادر وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي متوجهاً إلى أوروبا لإقناع الشركاء الأوروبيين بالضغط على إسرائيل للسماح بالانتخابات في القدس الشرقية. ولم يردّ الإسرائيليون سلباً أو إيجاباً على طلب الاتحاد الأوروبي إيفاد بعثة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في مهمة استطلاعية.[٥٦]

٤٩ كما عادت مسألة احترام القانون الأساسي ونقل السلطة إلى الظهور في مراحل لاحقة: https://samanews.ps/ar/post/340518/عزيز-دويك-لـ-سما-أنا-الرئيس-القادم-في-حال-شغر-المنصب-حسب-الدستور-والقانون.

٥٠ CEC, Elections in Jerusalem, 18 March 2021, https://www.elections.ps/TabId/1083/ArtMID/9183/ArticleID/2775/Elections-in-Jerusalem.aspx.

٥١ المرجع نفسه.

٥٢ على سبيل المثال، في الأحياء التي تقع في محافظة القدس التابعة للسلطة الفلسطينية ولكن خارج حدود البلدية التي تسيطر عليها إسرائيل، مثل أبو ديس، والرام، والعيزرية، وضاحية البريد.

٥٣ لجنة الانتخابات المركزية، الانتخابات في القدس، 18 آذار (مارس) 2021، المرجع سابق الذكر.

٥٤ Hass, Amira, "Postponing of Palestinian Election Proves Abbas Is Closer to Israel›s Interests Than His Own People," Haaretz, 2 May 2021, https://www.haaretz.com/middle-east-news/.premium.HIGHLIGHT-postponing-of-election-proves-abbas-is-closer-to-israel-s-interests-1.9763003.

٥٥ "Will Jerusalem provide an excuse to postpone Palestinian elections?", The Arab Weekly, 19 March 2021, https://thearabweekly.com/will-jerusalem-provide-excuse-postpone-palestinian-elections.

٥٦ "The occupation authorities ignore the request to send a European mission to monitor the elections," Arab 48, 18 April 2021, https://www.arab48.com/فلسطينيات/أخبار/2021/04/18/سلطات-الاحتلال-تتجاهل-طلب-إرسال-بعثة-أوروبية-لمراقبة-الانتخابات.

على الرغم من أنّ مسألة التصويت في القدس الشرقية كانت قضية إشكالية منذ البداية، فقد تحولت إلى شرط لا غنى عنه قبل شهر واحد فقط من الموعد المقرر لبدء الحملة الانتخابية، عندما وصف العديد من السياسيين الفلسطينيين مشاركة القدس الشرقية في الانتخابات بأنها «موقف ثابت لا يمكن التنازل عنه»،[٥٧] وأنه «لن تكون هناك انتخابات بدون القدس».[٥٨] وقد مهد ذلك الطريق لمناقشة التأجيل أو الإلغاء لاحقاً. في الأسبوع الأخير قبل الحملة الانتخابية، اكتسبت قضية القدس الشرقية زخماً إعلامياً وأصبحت الموضوع الأكثر نقاشاً فيما يتعلق بالانتخابات واحتمالية إلغائها. في ٩ نيسان (ابريل) ٢٠٢١، كان عضو اللجنة المركزية لفتح حاتم عبد القادر أول قيادي يقرّ علناً بإمكانية تأجيل الانتخابات في حالة عدم وجود قرار إسرائيلي يسمح بمشاركة القدس الشرقية في العملية الانتخابية. بينما كان الرئيس محمود عباس أكثر صراحة في تحذيره من التأجيل إذا استمرت إسرائيل في تجاهل طلب السلطة الفلسطينية السماح بإجراء انتخابات في القدس الشرقية.[٥٩] بعد ذلك بيومين، كان نبيل شعث وهو أحد كبار مستشاري الرئيس محمود عباس أكثر صراحة في التحذير من إمكانية التأجيل إذا استمرت إسرائيل في تجاهل طلب السماح بإجراء انتخابات في القدس الشرقية.[٦٠] وفي اجتماع للجنة المركزية لحركة فتح في ٢٦ نيسان (ابريل) ٢٠٢١، وصف الرئيس محمود عباس القدس بأنها «خط أحمر»، وأنّه من دون مشاركتها فلن تكون هناك انتخابات.[٦١] وادعت بعض المصادر أنه أبلغ بالفعل الاتحاد الأوروبي والأردن ومصر بقراره بتأجيل الانتخابات،[٦٢] مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى مطالبته بتأجيل الإعلان حتى ٢٩ نيسان (أبريل) ٢٠٢١ للضغط على إسرائيل للسماح بالانتخابات. في ٢٧ نيسان (ابريل)، التقى (١٣)سفيراً من الاتحاد الأوروبي مع ألون بار، رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، الذي ادعى أنه على الرغم من قلق إسرائيل بشأن مشاركة حركة حماس، إلا أنها لا تنوي التدخل في الانتخابات الفلسطينية أو منعها.[٦٣] رفضت إسرائيل بعد ذلك إدلاء أية تعليقات إضافية على القضية، وتركت المجال مفتوحاً لتفسير ما إذا كان «عدم المنع» يعني السماح بالانتخابات من عدمه. أدى رفض إسرائيل المستمر للرد رسمياً على الطلب إلى حظر النشاط الانتخابي في القدس الشرقية حُكماً، على الرغم من أن موقفها الرسمي رأى بأنّ الانتخابات لم تكن خاضعة لموافقة إسرائيل، وأنها على أي حال غير قادرة على اتخاذ قرار في غياب حكومة، في إشارة إلى حكومة تصريف الأعمال الإسرائيلية في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.[٦٤] وصرح حسين الشيخ وزير الشؤون المدنية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح أنّ إسرائيل أبلغت الفلسطينيين «رسمياً» بأنه لن يُسمح للمقدسيين بالمشاركة «في الانتخابات، ولكن عند الضغط عليه لإثبات صحة هذا الادعاء، اعترف بأنه تلقى «الموقف الإسرائيلي شفهياً».[٦٥] وفي اجتماع مع قيادات وممثلي الفصائل الفلسطينية «لمناقشة» الانتخابات بتاريخ ٢٩ نيسان (ابريل) ٢٠٢١، أعلن الرئيس محمود عباس تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، وذلك لتعذّر اجراء الانتخابات في القدس الشرقية، وهو سبب رآه الكثيرون ذريعة لا أكثر.

ردود الفعل على التأجيل

فتحَ الحديث عن إمكانية تأجيل الانتخابات التشريعية الباب أمام مجموعة واسعة من ردود الفعل الساخنة حتى قبل إعلانه الفعلي. وعلى الرغم من إجماع الفلسطينيين على ضرورة مشاركة القدس الشرقية في التصويت، فقد تباينت المواقف تجاه مسألتي التأجيل وخيارات التصويت البديلة في حال استمرار رفض إسرائيل إعطاء الضوء الأخضر:

- عارضت معظم الفصائل السياسية التأجيل مع الإصرار على فرصة انتخاب قيادة فلسطينية بعد ١٦ عاماً من غياب الانتخابات. وقد تم التعبير عن المعارضة من خلال مظاهرة لمؤيدي محمد دحلان في غزة، ومن خلال وقفة احتجاجية في رام الله ومقابلات إذاعية. قبل يومين من الإعلان الفعلي عن التأجيل، نظم ممثلو ٢٨ قائمة انتخابية وقفة[٦٦] أكّدوا خلالها أنّ فكرة التأجيل هي مجرد مخرج لحركة فتح التي تخشى تراجع أدائها في الانتخابات. مع ذلك، قبلَ أنّ قرار التأجيل اتخذ بالإجماع من قبل الفصائل التي حضرت الاجتماع (الذي قاطعته حركتي حماس والجهاد الإسلامي)،[٦٧] رغم أن ناصر القدوة قال إن الانتخابات يجب أن «تمضي قدماً دون انتظار إذن من إسرائيل».[٦٨]

---

٥٧ على سبيل المثال، نقلًا عن عزت الرشق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس في: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/no-palestinian-elections-without-jerusalem-hamas/2198993

٥٨ نقلًا عن عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في: https://english.wafa.ps/Pages/Details/123880

٥٩ Arnaout, A-R., "Palestinian elections in Jerusalem face 3 scenarios," AA, 9 April 2021, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/palestinian-elections-in-jerusalem-face-3-scenarios/2203465.

٦٠ "Abbas adviser: Palestinian elections 'very likely' to be postponed," Times of Israel, 20 April 2021, https://www.timesofisrael.com/abbas-adviser-palestinian-elections-very-likely-to-be-postponed/

٦١ "Palestinians to discuss delaying vote over Jerusalem dispute," AP, 26 April 2021, https://apnews.com/article/middle-east-jerusalem-government-and-politics-5a98e06f4d1ea3ae15223695589c6c04.

٦٢ مقتبس في جريدة الأخبار اللبنانية:https://www.ynetnews.com/article/HktBvcHPu.

٦٣ Abu Sharar, S., "'Israel not trying to thwart Palestinian elections'," AA, 28 April 2021, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/israel-not-trying-to-thwart-palestinian-elections/2222744.

٦٤ "President Abbas: No elections without Jerusalem," WAFA News Agency, 29 April 2021, http://english.wafa.ps/ Pages/Details/124252.

٦٥ Kuttab, Daoud, "The high cost of delaying Palestinian elections," Al-Monitor, 28 April 2021, https://www.al-monitor.com/originals/2021/04/high-cost-delaying-palestinian-elections.

٦٦ Abu Amer, A., "Hamas braces for delay of Palestinian elections," Al-Monitor, 29 April 2021, https://www.al-monitor.com/originals/2021/04/hamas-braces-delay-palestinian-elections.

٦٧ "Palestinian leadership postpones national elections until East Jerusalemites are allowed participation," WAFA News Agency, 30 April 2021, http://english.wafa.ps/Pages/Details/124253

٦٨ "Al-Qudwa to create new Fatah current," Middle East Monitor, 3 May 2021, https://www.middleeastmonitor.com/20210503-al-qudwa-to-create-new-fatah-current

- كما اعترض **نشطاء المجتمع المدني والمثقفون الفلسطينيون** على تأجيل الانتخابات. في اجتماع افتراضي نظمته ACT للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات، اتفق المشاركون على أن «التأجيل سيكون خطيراً وسيكون له تداعيات طويلة المدى»، وأنّ هذا التأجيل كان يمكن أن يكون مقبولاً لو نصَّ على موعد بديل للانتخابات.[٦٩] وفي اجتماع آخر عقده المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، قال الأستاذ في جامعة بيرزيت محمود دودين أنّ «تأجيل السلطة التنفيذية للانتخابات هو خرق للدستور الفلسطيني»، لأنّ قراراً كهذا هو من اختصاص لجنة الانتخابات المركزية فقط.[٧٠]

- صرّح البعض وخاصة **المحسوبون على السلطة الفلسطينية وحركة فتح** أنّ الانتخابات وإن كانت مهمة، يجب ألا تأتي على حساب التنازل عن القدس، مؤكدين على مركزية قضية القدس بالنسبة للدولة الفلسطينية والهوية الفلسطينية. في محادثات ٢٠١٩ بشأن الانتخابات، أصرّت فتح على أنّه يجب السماح لمواطني القدس الشرقية بالتصويت. ويعتقد النقّاد أن موقف حركة فتح من هذه القضية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوقعاتها حول أدائها في الانتخابات.

أبدى آخرون وخصوصاً **صحفيون فلسطينيون** معارضون للسلطة الفلسطينية تأييدهم لخيارات التصويت البديلة المتوفرة، مثل مراكز الاقتراع خارج حدود البلدية الإسرائيلية. ورأوا أنّه بعد ١٦ عاماً وعدة أشهر من التحضير الكثيف فإنّ الانتخابات ضرورية لإنهاء الانقسام الداخلي والمضي إلى الأمام. وتوقع البعض أن يؤدي الإلغاء إلى اضطراب هائل في المجتمع الفلسطيني، مما يزيد من حالة الاحتقان والغضب وسط التوتر المتزايد بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي،[٧١] بينما أشار آخرون إلى أن التأجيل في اللحظة الأخيرة من شأنه أن يرقى إلى «السماح لدولة الاحتلال بتقرير ما إذا كانت الانتخابات ستجرى أم لا».[٧٢]

بعد أربع سنوات مليئة بالتحديات في ظل إدارة الرئيس الأمريكي ترامب، كانت إدارة الرئيس بايدن الجديدة والوعد بإجراء الانتخابات بمثابة بارقة أمل في التغيير في نظر العديد من الفلسطينيين، الذين كانوا «قلقين» من إمكانية قيام حركة فتح بتأجيل الانتخابات تحت ذريعة القدس الشرقية. وبحسب استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، فإنّ نسبة الفلسطينيين المؤيدين لإجراء الانتخابات حتى لو رفضت إسرائيل التصويت في القدس الشرقية قد ارتفعت خلال الأشهر القليلة الماضية التي سبقت الإعلان. وبلغت هذه النسبة في اليوم الذي اتخذ فيه الرئيس عباس قراره (٦٥٪) في حين انخفض رفض هذه الفكرة إلى (٢٧٪).[٧٣]

- دعا فريق آخر على رأسه **حركة حماس** إلى إجراء الانتخابات في جميع الأحوال، حتى لو رفضت إسرائيل السماح بإجرائها في القدس الشرقية. في نيسان ٢٠٢١، حذرت حركة حماس السلطة الفلسطينية من أنّ أي تأجيل للانتخابات سيعيق بشكل كبير جهود استعادة الوحدة و«سيدفع الشعب الفلسطيني إلى المجهول»،[٧٤] وأنه بدلًا من التأجيل، يجب مناقشة سبل «كيفية إجراء الانتخابات في القدس».[٧٥] وإدراكاً منه بموقف حركة حماس، أرسلَ الرئيس محمود عباس عضو مركزية حركة فتح حسين الشيخ إلى قطر طالباً دعمها في إقناع حماس بالتعاون وعدم التصعيد.[٧٦]

- كان هناك القليل من الدعم لمقترح **إجراء الاقتراع داخل مكاتب الأمم المتحدة / القنصليات الأوروبية** على اعتبار أنها «مناطق محايدة»، والتي اعتبرها البعض «هروباً وليس حلاً للمشكلة».[٧٧] وقد أكّد الرئيس محمود عباس نفسه أنّ القدس مسألة سياسية وليست مشكلة فنية،[٧٨] قد يكون هذا الطرح دقيقاً إلى حد ما، لكنّه يصور من يؤيدون استراتيجيات التصويت البديلة وكأنّهم «متعاونون». أشارت الصحفية في هآرتس أميرة هاس إلى «العنصر التخريبي» لاقتراحات التصويت البديلة، فضلاً عن قدرتها على «تقويض وهم الحياة الطبيعية»، وقدرتها على «إطلاق حملة مقاومة شعبية بمجرد السماح لفلسطيني القدس الشرقية بالتصويت بأي طريقة ممكنة».[٧٩]

---

٦٩ Kuttab, Daoud, "The high cost of delaying Palestinian elections," op. cit.

٧٠ Hass, Amira, "Postponing of Palestinian Election Proves Abbas Is Closer to Israel›s Interests," op. cit.

٧١ "Fresh clashes between Israeli forces, Palestinians in Jerusalem and West Bank," Times of Israel, 24 April 2021, https://www.timesofisrael.com/fresh-clashes-erupt-between-israeli-forces-palestinians-in-old-city-west-bank

٧٢ Arnaout, A-R., "Palestinian elections in Jerusalem face 3 scenarios," op. cit

٧٣ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع الرأي العام رقم 79، آذار (مارس) 2021، https://www.pcpsr.org/sites/default/files/Poll%2079%20English%20press%20release%20March%202021.pdf.

٧٤ نقلًا عن خليل الحية، عضو حركة حماس في: https://www.algemeiner.com/2021/04/22/hamas-postponement-of-palestinian-elections-will-push-people-into-the-unknown

٧٥ نقلًا عن حازم قاسم، المتحدث باسم حركة حماس في: https://www.reuters.com/world/palestinian-elections-appear-headed-delay-amid-jerusalem-dispute-fatah-2021-04-27

٧٦ Kuttab, Daoud, "The high cost of delaying Palestinian elections," op. cit.

٧٧ نقلًا عن حاتم عبد القادر، عضو المجلس الثوري لحركة فتح في: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/palestinian-elections-in-jerusalem-face-3-scenarios/2203465

٧٨ President Abbas: No elections without Jerusalem," op. cit.

٧٩ Hass, Amira, "Postponing of Palestinian Election Proves Abbas Is Closer to Israel›s Interests," op. cit.

قضية القدس الشرقية في الانتخابات السابقة

التصويت في القدس الشرقية المحتلة ٢٠٠٦

في عام ٢٠٠٦، رفضت إسرائيل السماح لمواطني القدس الشرقية بإدلاء أصواتهم حتى (١١) يوماً قبل يوم الانتخابات، عندما تم التوصل إلى اتفاق يقضي بإمكانية إجراء بعض التصويت (حوالي (٥٪) من جميع الناخبين المؤهلين من القدس في ذلك الوقت) في مكاتب البريد داخل الحدود البلدية، فيما اضطر الباقون للانتقال خارج القدس لإدلاء أصواتهم. مع ذلك، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية مرشحين في القدس، ومنعت الحملة الانتخابية في باب العامود، وحظرت استخدام الرموز الفلسطينية، وفرضت غرامات على وضع ملصقات الحملة. لم يُسمح لحركة حماس بالقيام بحملة في القدس الشرقية. في يوم الانتخابات، وصل العديد ممن يحق لهم التصويت داخل القدس إلى مكتب البريد الخاص بهم ليكتشفوا أنه تم تسجيلهم في مكتب بريد آخر بعيد للغاية. على الرغم من أنه سُمح لهم في نهاية المطاف الإدلاء بأصواتهم، فقد أدّى ضعف التواصل والتعليمات المشوّشة والمتغيرة إلى انخفاض نسبة إقبال المقدسيين على التصويت إلى أدنى مستوى من بين المحافظات الـ (١٦).[٨٠]

الاعتبارات النهائية

أدى التحول من النظام الانتخابي المختلط إلى النظام النسبي البحت إلى إحداث بعض الضغط على قضية القدس من وجهة نظر قانونية، لأنّه من ناحية نظرية يمكن أن تجري الانتخابات دون أي ممثل عن القدس. من ناحية أخرى، من الواضح أنّ هكذا وضع يقوض حقوق فلسطينيي القدس، ويُحتمل أن يحرمهم من التمثيل في المجلس التشريعي. ولكن حتى لو كان التصويت ممكناً، فقد يكون المقدسيون مترددين في المشاركة، سواء كان ذلك خوفاً من عقوبات إسرائيلية (كإلغاء بعض "حقوقهم الصحية أو الاجتماعية" على سبيل المثال) أو لأنّ المجلس التشريعي الفلسطيني لا يستطيع التدخل في شؤون القدس على أي حال.

ث التأجيل إلى أجل غير مسمى وردود الفعل الدولية

بعد تلميحات متكررة حول احتمال تأجيل الانتخابات، دعا الرئيس محمود عباس إلى اجتماع للقيادة الفلسطينية[٨١] في ٢٩ نيسان ٢٠٢١. رفضت حركتي حماس والجهاد الإسلامي حضور الاجتماع احتجاجاً على مجرد فكرة التأجيل. كما اندلعت احتجاجات في شوارع رام الله. في نهاية الاجتماع، قرر الرئيس محمود عباس تأجيل الانتخابات إلى حين ضمان مشاركة القدس دون تحديد موعد جديد، وعلى الرغم من اعتراض الفصائل على الإلغاء. وقد فُهم التأجيل ضمناً على أنه "إلغاء تام"[٨٢] للانتخابات لأنّ إسرائيل لا يمكن أن تسمح بنشاط انتخابي في القدس.

ومن بين الذين وصفوا التأجيل بأنه "غير قانوني" ناصر القدوة ومحمد دحلان،[٨٣] بينما وصف القيادي في حركة حماس مشير المصري تأجيل الانتخابات بـ"الجريمة"[٨٤]. وطالب آخرون "بوضع حد زمني واضح لفترة التأجيل".[٨٥] في اليوم التالي للتأجيل، نظّم العديد من الفلسطينيين احتجاجات للتعبير عن سخطهم. وقد سادَ ما يشبه إجماعاً وطنياً بأنّ "مناورة الرئيس محمود عباس الانتخابية غير الحكيمة (...) كشفت عن اختلالات عميقة داخل النظام السياسي الفلسطيني"،[٨٦] وأنّ الرئيس محمود عباس قد أجهزَ على "البقية المتبقية من الديموقراطية الفلسطينية".[٨٧] وقيلَ أنّ "ذريعة القدس همّشت آراء ٩٣ بالمئة من الناخبين"،[٨٨] وأثارت غضب الجمهور ومخاوفَ من إمكانية حدوث الفوضى.[٨٩] يبقى أن نرى ما إذا كان الفلسطينيون المحبطون والغاضبون وخاصة الشباب في طور البحث عن خيارات، بما في ذلك العصيان المدني، حيث لم تُتح للشباب فرصة التصويت في الانتخابات مسبقاً وأرادوا أن يكون لهم رأي في مستقبلهم السياسي.

٨٠ التقرير النهائي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، 25 كانون الثاني (يناير) 2006، المعهد الديمقراطي الوطني، https://www.ndi.org/sites/default/files/2068_ps_elect_012506.pdf 2006
٨١ انتقد بعض قادة القائمة الفلسطينية غير المدعوين غيابهم عن الاجتماع حيث اتخذوا جميع الخطوات اللازمة للمشاركة في الانتخابات، غير أنه تمت دعوة الفصائل الفلسطينية وحركتي حماس والجهاد الإسلامي فقط Kuttab, Daoud, "The high cost of delaying Palestinian elections," op. cit.
٨٢ Postponing vote saves Abbas from the jaws of unavoidable defeat," The Arab Weekly, op. cit".
٨٣ Al-Qudwa to create new Fatah current," op. cit., "Palestinian leader delays parliamentary and presidential elections, blaming Israel," Reuters, 30 April 2021".
٨٤ Postponing vote saves Abbas from the jaws of unavoidable defeat," The Arab Weekly, op. cit".
٨٥ تعليق من قائمة «كرامتي الشبابية المستقلة»، الذي ورد في: «Postponement of Palestinian Elections Raises Tensions Between Factions," The Medialine, 5 February 2021, https://themedialine.org/by-region/postponement-of-palestinian-elections-raises-tensions-between-factions/.
٨٦ Al-Omari, Ghaith, "To Vote or Not to Vote: Implications of Postponing Palestinian Elections," Policy Watch 3477, The Washington Institute for near East Policy, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/vote-or-not-vote-implications-postponing-palestinian-elections.
٨٧ Kuttab, Daoud, "EU pressures Israel over Palestinian poll delay," Arab News, 30 April 2021, https://www.arabnews.com/node/1851521/middle-east.
٨٨ Hass, Amira, "Postponing of Palestinian Election Proves Abbas Is Closer to Israel›s Interests," op. cit.
٨٩ Al-Omari, Ghaith, "To Vote or Not to Vote: Implications of Postponing Palestinian Elections," op. cit.

١. اسرائيل

موقف إسرائيل شبه الرسمي من الانتخابات الفلسطينية هو أنها "شأن فلسطيني داخلي"، ولم تكن تنوي التدخل فيها أو منعها، وهو بالطبع تبسيط ساذج للواقع بحُكم أنّ إسرائيل تعتقل المرشحين، وتسيطر على الحدود، وهي تمتلك الخيار وملزمة قانوناً بالسماح بالتصويت في القدس.[٩٠] لم تعط إسرائيل الضوء الأخضر لإجراء الانتخابات في القدس الشرقية، لكنها أبلغت السلطة الفلسطينية حسبما ورد أنه ليس بإمكانها اتخاذ قرار بشأن الاقتراع في ظل عدم وجود حكومة، حيث لم تكن الحكومة الاسرائيلية قد شُكّلت بُعَيْد الانتخابات الإسرائيلية في ٢٣ آذار (مارس) ٢٠٢١، وهي الانتخابات الرابعة خلال عامين. وظلت اسرائيل في "غموضها الاستراتيجي"[٩١] حتى اتخذت السلطة الفلسطينية قرارها بتأجيل انتخابات. في الواقع، لم يكن لإسرائيل ما تكسبه من أي من الخيارَين. لو سمحت بالتصويت في القدس الشرقية، لكانت قد اعترفت ضمناً بحق الفلسطينيين في المدينة وسهلت الانتخابات التي ربما كانت ستحدث تغييراً في الوضع الراهن المواتي لإسرائيل،[٩٢] ولكانت ساهمت في اندماج حركة حماس ذات القوة المتعاظمة في السلطة الفلسطينية، ووضعت إسرائيل "تحت عدسة مكبرة دولية".[٩٣] من ناحية أخرى، لو اعترضت إسرائيل رسمياً على الانتخابات، لكانت قد واجهت اتهامات دولية قوية بعرقلة العملية الديمقراطية في فلسطين. لذلك، كان إلغاء الانتخابات في صالح إسرائيل، كما اعترف بذلك وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك غابي أشكنازي في مكالمة هاتفية مسربة مع نظيره الأمريكي.[٩٤] وقال وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس في ذلك الوقت إنه رغم عدم التدخل في الانتخابات، فإن إسرائيل سترفض العمل مع حركة حماس.[٩٥] ونُقل عن الجنرال روني نوما، المدير السابق للقيادة المركزية العسكرية الإسرائيلية، قوله إنه "لا يرى أي شيء جيد ينشأ عن هذه الانتخابات لإسرائيل. من وجهة النظر الإسرائيلية، من الأفضل ألا تكون هناك انتخابات".[٩٦]

وفقاً لعضو اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب، فقد زار رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) نداف أرغمان مقر المقاطعة في رام الله برفقة مسؤول أمريكي في منتصف آذار (مارس) ٢٠٢١،[٩٧] وكانت مهمته ثني حركة فتح عن جهودها خوض الانتخابات في قائمة مشتركة مع حركة حماس. وقالت مصادر أخرى أنّ أرغمان اقترح حتى إلغاء الانتخابات التشريعية في حال مشاركة حركة حماس.[٩٨] وفي حين رفضت السلطة الفلسطينية الطلب الإسرائيلي، يقول البعض إن زيارة أرغمان ساهمت مع ذلك في عدم تحقيق قائمة مشتركة بين حركتي فتح وحماس.

في حين لم تقدّم الحكومة الإسرائيلية رداً رسمياً على مرسوم الانتخابات الفلسطينية، قاد جيش الاحتلال الإسرائيلي حملات اعتقال مكثفة لقيادات حركة حماس وشخصيات سياسية أخرى في الضفة الغربية،[٩٩] وتعرض بعضهم للتهديد في حال المشاركة في الانتخابات.[١٠٠] كما أعاقت قوات الاحتلال بشكل كبير تنظيم الحملات الانتخابية الفلسطينية أو غيرها من الفعاليات السياسية في القدس الشرقية، واعتقلت المرشحين وأوقفت اجتماعاً لحركة فتح في فندق امباسادور. ومنعت قوات الاحتلال أيضاً عقد مؤتمر صحفي في فندق سان جورج.[١٠١] كل هذا يشير إلى أنّ إسرائيل لم تكن لتتساهل مع أي نشاط انتخابي في القدس الشرقية. عندما أصبح إلغاء الانتخابات محتملاً، بدأت إسرائيل تستعد لاحتمال وقوع اضطرابات وأعمال عنف في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.[١٠٢]

٢. الولايات المتحدة الأمريكية

بينما يُعتقد على نطاق واسع أنّ أحد الأسباب الرئيسية وراء الدعوة الأولية لإجراء انتخابات كان رغبة الرئيس محمود عباس في تجديد شرعيته في أعين الإدارة الأمريكية الجديدة، إلا أنّ رد الرئيس بايدن كان غائباً طوال العملية. وينبغي فهم غياب ردّة الفعل الأمريكية ضمن السياق الأوسع لـ "نهج الحد الأدنى" للإدارة الجديدة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مما يشير إلى أنه على الرغم من استئناف المساعدة للفلسطينيين واستئناف العلاقات الرسمية، فإنّ الأولويات الدبلوماسية الأمريكية هي الآن متّجهة نحو مكان آخر.[١٠٣]

---

٩٠ Boxerman, A., "As Palestinian vote looms, Israeli attention is elsewhere. That could backfire," Times of Israel, 22 April 2021, https://www.timesofisrael.com/as-palestinian-vote-looms-israeli-attention-is-elsewhere-that-could-backfire/.

٩١ المرجع السابق.

٩٢ الذي تصفه الصحفية عميرة هاس بشكل دقيق على أنه: "ironically, (...) (not being) that: It constantly changes to the detriment of the Palestinians, as a people and as individuals, and in favor of the Israeli takeover of their lands and homes." Hass, Amira, "Postponing of Palestinian Election Proves Abbas Is Closer to Israel›s Interests," op. cit.

٩٣ المرجع السابق.

٩٤ Atwan, Abdel Bari, "Postponing Palestinian polls," Raialyoum, 11 April 2021, https://www.raialyoum.com/index.php/postponing-palestinian-polls

٩٥ Shezaf, H., "Gantz Says Israel Won›t Interfere in Palestinian Elections, but ‹Won›t Work With Hamas›," Haaretz, 6 April 2021, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-gantz-israel-won-t-interfere-in-palestinian-elections-but-won-t-work-with-hamas-1.9686983

٩٦ Boxerman, A., "As Palestinian vote looms, Israeli attention is elsewhere. That could backfire," op. cit.

٩٧ "Abbas Rejects Israeli Efforts to Stop Palestinian Elections," The Medialine, 7 March 2021, https://themedialine.org/headlines/abbas-rejects-israeli-efforts-to-stop-upcoming-palestinian-elections/.

٩٨ Weiss, Y., "Report: Shin Bet Asked Abbas to Scrap Palestinian Elections If Hamas Runs," Hamodia, 21 March 2021, https://hamodia.com/2021/03/21/report-shin-bet-asked-abbas-scrap-palestinian-elections-hamas-runs/.

٩٩ بما في ذلك ناجي العاصي وحسن الوردیان ومصطفى الشنار وعدنان عصفور وياسر منصور وخالد الحاج وعبد الباسط الحاج وعمر الحنبلي.

١٠٠ Adam, Ali, "How Israel is trying to derail Palestinian elections," The New Arab, 14 April 2021, https://english.alaraby.co.uk/english/indepth/2021/4/14/how-israel-is-trying-to-derail-palestinian-elections.

١٠١ Ibid.; https://apnews.com/article/israel-jerusalem-middle-east-elections-voting-d5c4b3206e970785d0e2ab90435ff144

١٠٢ "Abbas Delays Palestinian Elections, Citing Israel›s Refusal to Allow Jerusalem Vote," Haaretz, 29 April 2021, https://www.haaretz.com/middle-east-news/.premium-abbas-set-to-announce-postponement-not-cancellation-of-palestinian-election-1.9759709.

١٠٣ "Israeli-Palestinian conflict gives Biden foreign policy headache," BBC, 15 May 2021, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-57119881.

الجدول الزمني للأحداث الرئيسية

2019

تشرين الأول

8: الرئيس محمود عباس يطلب من رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر البدء بالتحضير "للانتخابات العامة".

تشرين الثاني

2: حركة حماس توافق رسمياً على إجراء انتخابات.
9: قيادات حركة فتح تتفق على ترشيح محمود عباس للرئاسة.
11: حركة حماس تنشر "خمسة متطلبات" لإجراء الانتخابات الفلسطينية: (1) إجراء الانتخابات الفلسطينية بأكملها (الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية)، (2) توفير "الحريات اللازمة لإجراء الانتخابات"، بما في ذلك توقف إسرائيل عن قمع الفلسطينيين، (3) احترام نتائج الانتخابات، (4) تحييد المحكمة الدستورية، (5) حل القضايا المتعلقة بالمجلس التشريعي الحالي.

كانون الأول

10: يوافق الطرفان على اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.
17: الرئيس محمود عباس يحث الاتحاد الأوروبي على الضغط على إسرائيل للسماح بإجراء انتخابات في القدس الشرقية.
27: السلطة الفلسطينية تقول أنّه لن يكون هناك انتخابات بدون القدس الشرقية.

2020

نيسان

1: صدور قرار رئاسي بإعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية.

أيلول

4: الفصائل الفلسطينية تجدد عزمها اجراء انتخابات حرة ونزيهة وتوافق على نظام التمثيل النسبي.
22-24: اجتماع بين فتح وحماس في اسطنبول يعلن الفصيلين خلاله عن رؤية مشتركة للمصالحة والانتخابات.
25: في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الرئيس عباس يعلن استعداده لعقد للانتخابات.

2021

كانون الثاني

2: حماس ترسل رسالة "مصالحة" إلى الرئيس عباس.
10: اجتماع لجنة الانتخابات المركزية استعداداً للانتخابات العامة.
11: صدور مرسوم بقانون رقم (1) لسنة 2021 بتعديل المرسوم بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.
15: صدور المرسوم الرئاسي رقم (1) لسنة 2021 يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني.
17: لجنة الانتخابات المركزية تطلع الفصائل والاحزاب السياسية في رام الله على جدول الانتخابات.
أمين عام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يرحب بالدعوة إلى الانتخابات ويصفها بأنها "خطوة حاسمة نحو الوحدة الفلسطينية" ويؤكد دعم الأمم المتحدة.
20: محمد اشتية يعلن ترشح محمود عباس للرئاسة.
24: لجنة الانتخابات المركزية توجه دعوة رسمية للاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات.
26: لجنة الانتخابات المركزية تطلق برامج تدريبية لموظفي الانتخابات الجدد.
27: فلسطين توجه دعوة رسمية لمنظمة التعاون الإسلامي لمراقبة انتخابات المجلس التشريعي.
- القيادي في حركة فتح مروان البرغوثي المعتقل لدى الاحتلال الاسرائيلي يعتزم الترشح للرئاسة.

شباط

3: لجنة الانتخابات المركزية تبدأ اعتماد بعثات المراقبة المحلية والدولية وممثلي وسائل الإعلام الراغبين في تغطية الانتخابات.
8: لجنة الانتخابات المركزية توجه دعوة رسمية للممثل الروسي لمراقبة الانتخابات.
- الاتحاد الأوروبي يرسل طلباً إلى إسرائيل يطلب فيه السماح لبعثة المراقبة بالوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.
8-9: الجولة الأولى من محادثات القاهرة تنتهي بالاتفاق على التعاون وعلى "آليات" الانتخابات المقبلة واحترام نتائجها.
10: فتح مكاتب التسجيل للانتخابات في غزة والضفة الغربية.
11: حسين الشيخ يزور الأسير مروان البرغوثي في السجن.
16: انتهاء عملية تسجيل الناخبين بتسجيل 93% من الناخبين المؤهلين.
20: مرسوم رئاسي بشأن تخصيص مقاعد في المجلس التشريعي للمواطنين المسيحيين.

الانتخابات الفلسطينية 2021

- مرسوم رئاسي بتعزيز الحريات العامة وتسهيل عمل لجنة الانتخابات المركزية.
-21: حركة حماس تقول انها لن تسمي مرشحاً للانتخابات الرئاسية.
22: لجنة الانتخابات تبدأ بإصدار بطاقات اعتماد للمراقبين والصحفيين.

آذار

1: قرار رئاسي بإنشاء محكمة الانتخابات.
- فتح المجال للطعن في السجل الأولي للناخبين لمدة ثلاثة أيام.
2: السلطة الفلسطينية ترسل خطاباً رسمياً إلى إسرائيل بشأن إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية المقبلة يتضمن طلباً "بالسماح" بإجراء الانتخابات في القدس الشرقية.
- ناصر القدوة يعلن خوض الانتخابات في قائمة منفصلة عن حركة فتح.
9: لجنة الانتخابات المركزية تطلع ممثلي 15 فصيلاً سياسياً مسجلاً على إجراءات الترشح للانتخابات.
11: الرئيس محمود عباس يقرر فصل ناصر القدوة من حركة فتح بسبب تشكيله قائمة مستقلة لانتخابات المجلس التشريعي.
17-16: الجولة الثانية من محادثات القاهرة: الفصائل الفلسطينية توقع ميثاق شرف لضمان نجاح العملية الانتخابية وسيرها بسلاسة.
20: بدء فترة الترشيح للقوائم التشريعية.
21: لجنة الانتخابات المركزية تطلق الطبعة الأولى من رسالتها الإلكترونية "يوم لفلسطين" حول كل ما يتعلق بالانتخابات.
29: حركة حماس تكشف عن قائمة مرشحيها "القدس موعدنا".
31: انتهاء فترة الترشح للقوائم التشريعية بقبول 36 قائمة.

نيسان

1: المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس يصف الانتخابات بأنها "مسألة يقررها الشعب الفلسطيني".
6: لجنة الانتخابات المركزية تنشر القوائم الانتخابية الأولية.
8: انتهاء الموعد النهائي لتقديم الاعتراضات على القوائم الانتخابية الأولية.
-9 عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حاتم عبد القادر يعترف علناً بإمكانية تأجيل الانتخابات إذا لم توافق اسرائيل على اجراء الانتخابات في القدس الشرقية.
11. لجنة الانتخابات المركزية تصدر قرارها في 231 طعناً مقدماً ضد قوائم ومرشحين واعتماد اعتراض واحد.
18: محكمة الانتخابات ترفض جميع الطعون الـ 18 المقدمة ضد قبول لجنة الانتخابات المركزية للقائمة الانتخابية وتعيينات المرشحين.
- وزير خارجية السلطة الفلسطينية رياض المالكي غادر متوجها إلى أوروبا لإقناع الشركاء الأوروبيين بالضغط على إسرائيل للسماح بالنشاط الانتخابي في القدس الشرقية
20: المسؤول في حركة حماس خليل الحية يحذر من أن أي تغيير في الجدول الزمني لانتخابات المجلس التشريعي سيوجه ضربة قوية لجهود المصالحة والوحدة.
- رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية يرفض العرض الأوروبي بإجراء انتخابات القدس على الإنترنت.
22: في إحاطة لمجلس الأمن الدولي ، دعا مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط تور وينسلاند إلى دعم دولي للانتخابات.
26: في اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح ، أشار االرئيس لرئيس عباس إلى القدس على أنها "خط أحمر" مؤكداً أنه لا يمكن إجراء انتخابات بدون مشاركة سكان القدس الشرقية.
27:13 يلتقي سفراء الاتحاد الأوروبي مع ألون بار ، رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية ، للتباحث التصويت في القدس الشرقية.
- حركة حماس ترفض فكرة تأجيل انتخابات المجلس التشريعي في 22 مايو.
29: الرئيس محمود عباس يعلن تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى.
30: الموعد النهائي لسحب الترشيحات.

أيار

1: التاريخ المحدد لبداية الدعاية الانتخابية.
21: التاريخ المحدد لانتهاء الحملات الانتخابية.
22: موعد انتخابات المجلس التشريعي.

تموز

9: من المقرر نشر قائمة المرشحين النهائية للانتخابات الرئاسية.
31: الموعد المحدد للانتخابات الرئاسية.

آب

31: التاريخ المحدد لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

في بدايات شهر نيسان، أدلى المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس تصريحاً رسمياً وصف فيه الانتخابات بأنها "مسألة يقررها الشعب الفلسطيني"،[١٠٤] ولكن مع تأكيده على تحفظات الولايات المتحدة تجاه مشاركة حركة حماس وأهمية التزامها بمتطلبات الرباعية: نبذ العنف، الاعتراف بدولة إسرائيل، قبول الاتفاقات السابقة، مع العلم أنّ هذه الاشتراطات أثبتت عدم جدواها على مر السنين وأنّها تأتي بنتائج عكسية.[١٠٥]

من ناحية رسمية، قد تدعم الولايات المتحدة الانتخابات الفلسطينية كجزء من جهودها لتعزيز العملية الديمقراطية. غيرَ أنّ العديد من المحللين يرى أنّ الولايات المتحدة تفضل عدم إجراء الانتخابات خوفاً من تعرّض حكم "حليفتها" فتح للخطر، كما أكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين في مكالمة هاتفية مسربة مع نظيره الإسرائيلي.[١٠٦] ويعتقد المحلل السياسي غيث العمري أنّ الرئيس عباس ربما "قلل من شأن العقبات القانونية والسياسية التي تعيق العمل بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية في حال عودة حركة حماس إلى أروقة السلطة".[١٠٧] بذلت السلطة الفلسطينية بعض الجهود لطمأنة الولايات المتحدة والتقليل من مخاوفها، من بينها رسالة بعثها حسين الشيخ في شباط (فبراير) إلى هادي عمرو من وزارة الخارجية الأمريكية تؤكّد التزام الفصائل الفلسطينية - بما فيها حركة حماس - بالقانون الدولي وإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧،[١٠٨] مع ذلك، حافظت الإدارة الأمريكية على موقف "عدم التدخل"، خاصة في ضوء المخاوف من احتمال مشاركة حركة حماس في حكومة جديدة. حتى أنّ لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك) - وهي لوبي قوي مؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة - دعا إلى منع حركة حماس من الترشح للانتخابات.[١٠٩]

شكل موقف الولايات المتحدة الواضح بعدم الاعتراض على تأجيل الانتخابات[١١٠] تحوّلًا جذرياً لدورها في عام ٢٠٠٦ عندما ضغطت بشدة لإجراء الانتخابات، حتى أنها مارست الضغط على إسرائيل للحصول على إذن في اللحظة الأخيرة للسماح بإجراء الانتخابات في القدس الشرقية المحتلة. بشكل أساسي، يعتمد هذا التغيير في الموقف على نتائج الانتخابات "غير المرغوب فيها" لعام ٢٠٠٦، والذي انعكس أيضاً في صمت واشنطن تجاه "الإجراءات التخريبية الإسرائيلية، بما في ذلك عدم الرد على الطلبات الفلسطينية للحصول على توضيح بشأن التصويت في القدس الشرقية واعتقال المرشحين".[١١١]

٣. مصر والأردن

كجيران مباشرين للفلسطينيين والذين يواجهون "صراعات" محلية مع الجماعات الإسلامية، كانت ردّة فعل القاهرة وعمان على انتخابات ٢٠٢١ الفلسطينية خاضعة إلى حد كبير للخوف من تكرار سيناريو ٢٠٠٦، مما يعني زيادة عدم الاستقرار وتعاظم قوّة حركة حماس.[١١٢] بعد يومين فقط من إصدار الرئيس محمود عباس مرسوم الدعوة لإجراء الانتخابات في كانون الثاني ٢٠٢١، وفي أول مظهر من مظاهر التدخل الخارجي، قام رئيسا المخابرات المصرية والأردنية عباس كامل وأحمد حسني بزيارة رام الله في محاولة "للضغط" على حركة فتح للترشح في قائمة موحدة للحد من قدرة حركة حماس على الفوز في الانتخابات، بهدف زيادة حظوظ القوائم المنافسة لحركة حماس في الفوز في الانتخابات.[١١٣]

٤. الاتحاد الأوروبي

بصفته أكبر مساهم في الدعم الخارجي لفلسطين، مارس الاتحاد الأوروبي ضغوطاً متكررة على قيادة السلطة الفلسطينية لإجراء انتخابات. من هنا، رحب المتحدث باسم خدمة العمل الخارجي الأوروبي بيتر ستانو بالمرسوم الرئاسي بشأن الانتخابات وتعهد بدعم الاتحاد الأوروبي للعملية الانتخابية،[١١٤] وهو موقف أكّده ممثل الاتحاد الأوروبي سفين كوهن فون بورغسدورف في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢١، عندما وجهت لجنة الانتخابات المركزية دعوة رسمية إلى الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات،[١١٥] كما كان الحال في ١٩٩٦ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦. في ٨ شباط ٢٠٢١، أرسل الاتحاد الأوروبي طلباً إلى إسرائيل[١١٦] يطلب فيه السماح بوصول "بعثة مراقبين استطلاعية"[١١٧] إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر إسرائيل في محاولة للتحضير لإيفاد بعثة

١٠٤ Hernandez, M. "US says Palestinian people should decide elections," AA, 1 April 2021, https://www.aa.com.tr/en/americas/us-says-palestinian-people-should-decide-elections/2195751.

١٠٥ E.g., Tocci, Nathalie, "The EU, the Middle East Quartet and (In)effective Multilateralism, June 2011, http://www.europa.ed.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0008/206891/ Mercury-Paper-9.pdf; ICG and USMEP, "Why Palestinian Elections Should Get Back on Track," 30 April 2021, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israelpalestine/why-palestinian-elections-should-get-back-track.

١٠٦ Atwan, Abdel Bari, "Postponing Palestinian polls," op. cit..

١٠٧ Al-Omari, Ghaith, "To Vote or Not to Vote: Implications of Postponing؛ من بينها مشروع قانون الكونجرس لعام 2004 الذي يمنع العلاقات المالية مع المنظمات الإرهابية المصنفة Palestinian Elections," op. cit.

١٠٨ Palestinian Authority Sends Letter to Biden Asserting Factions› Commitment to 67' Border," Asharq Al-Awsat, 22 February 2021, https://english.alaraby.co.uk/news/rival-palestinian-factions-pen-joint-letter-biden-administration.

١٠٩ AIPAC wants to decide who can run in Palestinian elections," The New Arab, 16 February 2021, https://english.alaraby.co.uk/english/comment/2021/2/16/aipac-wants-to-decide-who-runs-in-palestinian-elections.

١١٠ Al-Kassim, M. "Palestinian Paper: US Understands If Abbas Postpones Elections," The Medialine, 18 April 2021, https://themedialine.org/by-region/palestinian-paper-us-understands-if-abbas-postpones-elections/.

١١١ ICG and USMEP, "Why Palestinian Elections Should Get Back on Track," op. cit.

١١٢ Abu Amer, A. "Postponed Palestinian Elections: Causes and Repercussions," Sada (Carnegie Endowment for International Peace), 11 May 2021, https://carnegieendowment.org/sada/84509.

١١٣ المصدر السابق.

١١٤ EU welcomes holding of Palestinian national elections," WAFA News Agency, 16 January 2021, http://english.wafa.ps/Pages/Details/122876.

١١٥ https://www.elections.ps/TabId/1083/ArtMID/9183/ArticleID/2596/The-CEC-Extends-Official-Invitations-to-the-European-Parliament-and-the-European-Union-to-the-2021-Palestinian-Elections.aspx

١١٦ Israel risks derailing EU election mission to Palestine," EU Observer, 20 April 2021, https://euobserver.com/world/151594.

١١٧ Adam, Ali, "How Israel is trying to derail Palestinian elections," op. cit.

لمراقبة الانتخابات. مع ذلك، لم يتلق الاتحاد أي ردّ من اسرائيل قبل تاريخ ١٩ نيسان ٢٠٢١,[١١٨] ورأى الاتحاد أنّ استمرار عدم تجاوب إسرائيل "قلل بشكل كبير من إمكانية مراقبة الاتحاد الأوروبي (...) للانتخابات"، لأنّ بعثة مراقبة من هذا النوع ينبغي أن تكون جاهزة قبل أشهر من الانتخابات.

كون فون بورسدورف، ممثل الاتحاد الاوروبي في لقاء مع د. حنا ناصر، رئيس لجنة الانتخابات المركزية

وقد وجّه بعض أعضاء البرلمان الأوروبي انتقادات شديدة لإسرائيل بسبب ما اعتبروه عرقلة متعمدة للانتخابات الفلسطينية، بمن فيهم مارجريت أوكين من حزب الخضر الدنماركي، وإيفين إنسير من الحزب الاشتراكي السويدي، التي بعثت برسالة إلى سفير إسرائيل لدى الاتحاد الأوروبي أهارون ليشنو يار مفادها أنّ "منع الاتحاد الأوروبي من دعم الديمقراطية أمر غير مقبول، بغض النظر عن مكانها".[١١٩] ولأنّه كان من غير المحتمل أن يتمكّن الاتحاد الأوروبي من إيفاد بعثة مراقبين للانتخابات في الوقت المناسب، فقد بُذلت جهودٌ حثيثة لتأهيل مراقبين محليين وتعزيز دور الاتحادات الأوروبية على الأرض. تضمنت المبادرات الأخرى التي أطلقتها المنظمات الأوروبية أداة **"بوصلة" الإلكترونية، التي أنشأتها مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية (FES) ومركز القدس للإعلام والاتصالات، والتي تهدف إلى إرشاد الناخبين إلى التنظيم أو الحركة السياسية الأكثر تلبية لمطالبهم والأمثل إجابة عن استفساراتهم، من خلال قاعدة بيانات تحتوي على المواقف المعلنة وبيانات الأحزاب والقوائم المختلفة.**[١٢٠]

في ٢٧ نيسان ٢٠٢١، ومع تنامي الحديث حول إمكانية إلغاء للانتخابات، التقى ١٣ سفيراً أوروبياً مع ألون بار من وزارة الخارجية الإسرائيلية لمناقشة قضية القدس الشرقية. وأكد بار أنّ إسرائيل تعتبر الانتخابات "شأناً فلسطينياً داخلياً" وأنّها لم تكن تخطط للتدخل فيها، على الرغم من أنّ تصريحاً من ذه القبيل لم يكن من الواضح ما إذا كان يعني أنّ إسرائيل ستسمح بالنشاط الانتخابي في القدس. كما ظل طلب الاتحاد الأوروبي بإيفاد بعثة لمراقبة الانتخابات دون إجابة.

بعد إعلان الرئيس محمود عباس تأجيل الانتخابات، وصف منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل القرار بأنه "مخيب للآمال للغاية"، واقترح تحديد موعد جديد للانتخابات "دون تأخير".[١٢١]

٥. الأمم المتحدة

تور وينيسلاند مبعوث الأمم المتحدة في لقاء مع د. حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات

في ١٧ كانون الثاني ٢٠٢١، بعد يومين من صدور المرسوم الرئاسي الذي دعا إلى إجراء انتخابات، رحب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بالمرسوم ووصفه بأنه "خطوة حاسمة نحو الوحدة الفلسطينية"، وأكد استعداد الأمم المتحدة لدعمها.[١٢٢] وفي إحاطة لمجلس الأمن الدولي في ٢٢ نيسان ٢٠٢١، كررمبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط تور وينيسلاند دعوته ضرورة توفير دعم دولي للانتخابات،[١٢٣] لكنه بعد بضعة أيام فقط في ٣٠ نيسان ٢٠٢١، أعربَ عن تفهمه الكامل لخيبة أمل الفلسطينيين بشأن تأجيلها، مشيراً إلى أنّ "تحديد موعد جديد للانتخابات وفي الوقت المناسب" كان من شأنه أن يكون "يطمئن الشعب الفلسطيني بأنّ أصواتهم سيكون لها صدى".[١٢٤] وكان المنسق الخاص السابق للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف (٢٠١٥-٢٠٢٠) أكثر صراحة، حيث غرد على تويتر أنه "لم يكن هناك سبب مشروع لإلغاء الانتخابات الفلسطينية. لا يوجد! إنّ حرمان شعبك من الحق في انتخاب قادته هو أمر خطير وخاطئ وهو أمر قاتل ومدمّر لقضيتك الوطنية. أدعو إلى التراجع عن هذا القرار على الفور من أجل السلام".[١٢٥]

١١٨ "Israel risks derailing EU election mission to Palestine," op cit.
١١٩ المصدر السابق.
١٢٠ الأداة الإلكترونية متوفرة على الموقع: https://busala.org
١٢١ للحصول على البيان الكامل، انظر إلى: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/97541/palestine-statement-high-representative-josep-borrell-postponement-elections_en
١٢٢ للحصول على البيان الكامل، انظر إلى: https://news.un.org/en/story/2021/01/1082342.
١٢٣ للحصول على البيان الكامل، انظر إلى: https://news.un.org/en/story/2021/04/1090442.
١٢٤ للحصول على البيان الكامل، انظر إلى: https://news.un.org/en/story/2021/04/1091072.
١٢٥ انظر إلى: https://twitter.com/nmladenov/status/1388022511049314304.

ج التأثير والآفاق المستقبلية

١. السياق

لم تخرج الدعوة لانتخابات ٢٠٢١ إلى النور ولم تمت من فراغ، بل تطوّرت في خضمّ أحداث سياسية وثقافية ودينية متزامنة وبصورة مترابطة، وكذلك في السياق الأوسع لوباء كورونا. إنّ مراجعة موجزة وغير شاملة للعوامل والأحداث الرئيسية من شأنها أن تعطينا فهماً أفضل للظروف المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية التي وُلِدَت فيه الدعوة لانتخابات ٢٠٢١ وماتت فيها.

على المستوى العالمي، تفشت جائحة كورونا التي ضربت الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل قويّ بسبب نقص المعدات الصحية واللقاحات. وأدّت الجائحة إلى تفاقم معدلات البطالة المتدهورة أصلاً.[١٢٦] سياسياً، جاءت الدعوة إلى الانتخابات قبيل تولي الرئيس بايدن منصبه، وأوضحت إدارته الجديدة بسرعة كبيرة أنّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ليس ضمن أولوياتها.[١٢٧]

على المستوى الإقليمي، أجرت إسرائيل انتخاباتها العامة الرابعة خلال عامين، وبدى أنّ جولة خامسة من الانتخابات لم تكن مستبعدة في المستقبل القريب. لقد أثر عدم قدرة إسرائيل على تشكيل حكومة مستقرة على الانتخابات الفلسطينية على مستويين اثنين على الأقل: فقد كان غياب حكومة اسرائيلية ذريعة لعدم الرد على الطلب الفلسطيني إجراء التصويت في القدس الشرقية[١٢٨]. كما ترك غياب الحكومة فراغاً في السلطة أدّى إلى تدهور الأوضاع الأمنية في القدس، نتج عنه المواجهة الأخيرة بين غزة وإسرائيل والتي يزعم البعض أنّ نتنياهو حاول استغلالها لمصالحه السياسية الخاصة.[١٢٩]

على المستويين الوطني والمحلي، لم يكن منع إسرائيل للاحتفالات الرمضانية في باب العامود في نيسان (ابريل) وأوامر إخلاء العائلات الفلسطينية في الشيخ جراح وجهاً من وجوه التمييز والاحتلال فحسب، بل كانا مزيجاً قابلاً للانفجار يكفي لاندلاع مواجهات عنيفة بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في القدس.

٢. الوصف والتحليلات والتنبؤات

يتفق العديد من المحللين على أنّ إلغاء الانتخابات حكماً قد أحبط "فرصة تاريخية لإحداث التغيير"[١٣٠]، وأنّه على الرغم من أنّ الانتخابات لم تكن حلاً لكل شيء[١٣١] أو حتى أقل من ذلك في ظل الاحتلال، كان إلغاؤها "محبطاً" بالنسبة للكثيرين.[١٣٢] أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في حزيران (يونيو) ٢٠٢١ أنّ حوالي ثلثي الفلسطينيين عارضوا قرار التأجيل، وأنّهم يعتقدون أنّ الدافع وراءه هو خوف الرئيس محمود عباس من نتائج الانتخابات. بينما أبدى ربع الأشخاص المستطلعة آراءهم دعمهم لقرار التأجيل، وذلك بسبب رفض إسرائيل السماح بمشاركة القدس في الانتخابات.[١٣٣] ولأنّ الوضع الراهن لم يعد يطاق بالنسبة لكثير من الفلسطينيين لا سيّما في القدس،[١٣٤] فقد زاد التأجيل من حالة الإحباط والسخط على نطاق واسع، وخلقَ "واقعاً فلسطينياً متوتراً للغاية"[١٣٥] يتسم بـ"الفساد والمحسوبية وهيمنة نظام أوسلو والتنسيق الأمني، في وقت تستمر فيه إسرائيل بتوسيع المستوطنات، وفي ظل انعدام الشفافية والمساءلة تجاه المسؤولين، والعجز أمام عنف المستوطنين، ومراوحة قضية إقامة الدولة مكانها، إلى جانب الضعف السياسي".[١٣٦] وقد فُقد الأمل في تشكيل برلمان فلسطيني جديد يمكن أن يعالج هذه المشاكل مع إلغاء الانتخابات. بالإضافة إلى الواقع الاحتلالي الصعب الذي يواجهه الفلسطينيون، فقد عزّز إلغاء الانتخابات حقيقة تحوّلهم إلى "مجرد مراقبين لمحنتهم وقضيتهم، غير قادرين على المشاركة في التطورات السياسية".[١٣٧]

---

١٢٦ ILO, Impact of the COVID-19 Pandemic on the Labour Market in the Occupied Palestinian Territory, September 2020, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_774731.pdf.

١٢٧ Bertrand Natasha & Lara Seligman, "Biden deprioritizes the Middle East," Politico, 22 February 2021, https://www.politico.com/news/2021/02/22/biden-middle-east-foreign-policy-470589.

١٢٨ "President Abbas: No elections without Jerusalem," op. cit.

١٢٩ Eldar, Akiva, "How the violence plays into Netanyahu's hands," Aljazeera, 16 May 2021, https://www.aljazeera.com/opinions/2021/5/16/how-the-violence-plays-into-netanyahus-hands.

١٣٠ على سبيل المثال، ورد عن محمد حجازي المقيم في غزة، في: "Postponement of Palestinian Elections Raises Tensions Between Factions," The Medialine, op. cit.

١٣١ ICG and USMEP, "Why Palestinian Elections Should Get Back on Track," op. cit.

١٣٢ Hatuqa, Dalia, "Gen Z Reclaims the Palestinian Cause," Foreign Policy, 25 May 2021, https://foreignpolicy.com/2021/05/25/israel-palestine-gaza-sheikh-jarrah-abbas-youth-activists-east-jerusalem-occupation/.

١٣٣ PCPSR, Public Opinion Poll No. 80, June 2021, http://pcpsr.org/sites/default/files/Poll%2080%20English%20press%20release%20June2021.pdf.

١٣٤ "Protecting and Preserving Jerusalem's Identity is an International Responsibility", Arab Digest, 12 May 2021, https://arabdigest.org/visitors/sample-newsletters/protecting-and-preserving-jerusalems-identity-is-an-international-responsibility-2/.

١٣٥ "Postponement of Palestinian Elections Raises Tensions Between Factions," The Medialine, op. cit.

١٣٦ Hass, Amira, "Postponing of Palestinian Election Proves Abbas Is Closer to Israel›s Interests," op. cit.

١٣٧ Tartir, Alaa, "A new approach to elections in Palestine," Aljazeera, 1 May 2021, https://www.aljazeera.com/opinions/2021/5/1/why-palestinians-should-vote-no-at-the-upcoming-elections.

مع ذلك، شعر العديد من المسؤولين في الخارج بالارتياح ضمنياً تجاه مسألة التأجيل. وصرّحت مجموعة الأزمات الدولية ومشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط: "كان التخطيط لكيفية التعامل مع فوز حركة حماس صعباً للغاية، وكان التملّق لإسرائيل لإقناعها السماح بإجراء الانتخابات في القدس الشرقية مهمّة شاقّة، وتداعيات ذلك على عملية السلام (المتوقفة أصلاً) لا يمكن التنبؤ بها وإلى حد بعيد. كما أنّ إرسال مراقبين للانتخابات في ظل جائحة كورونا يمثل تحدياً كبيراً".[١٣٨] يُضاف إلى ذلك أنّ طمأنة الغرب والحد من مخاوفه على المدى القصير تنطوي على انعكاسات جسيمة، من شأنها أن تزيد من "تفريغ المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية،"[١٣٩] ومن شأنها أن تجعل حل الدولتين المنشود دولياً ضرباً من الخيال. رأى بعض المراقبين أنّ إلغاء الانتخابات لا يعود بالنفع سراً على الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي فحسب، بل يصب في صالح "حركة" فتح والسلطة الفلسطينية بشكل كبير، على الأقل على المدى القصير، لأنه "يتيح لحركة فتح "المحنّطة" التمسك بالمناصب الاقتصادية والإدارية والسياسية للسلطة في الضفة الغربية والتزامهما الصارم باتفاقات أوسلو" والتعاون الأمني مع إسرائيل، غالباً على حساب الأمن والحقوق الفلسطينية. كما أنّ التأجيل ملائم جداً لإسرائيل التي جعلت من مسؤولي السلطة رهائن لامتيازاتهم.[١٤٠]

توقعت أصوات أخرى أنّ الفشل في إرواء "عطش الفلسطينيين للتغيير" كما وصفته حنان عشراوي[١٤١] قد يجرّ الأمور إلى مربّع العنف مع اكتمال مكوّنات "الخليط القابل للانفجار"،[١٤٢] غيرَ أنّه لم يكن من المؤكد ما إذا كان هذا الانفجار سيتّجه نحو السلطة الفلسطينية أو إسرائيل أو كلاهما، وكيف كانت حماس سترد. ومع أنّه لم تندلع أيّة أعمال عنف واسعة النطاق بشكل فوري رداً على قرار التأجيل – ربما بسبب انخفاض التوقعات قبل القرار[١٤٣] -- إلاّ أنّه يمكن القول أنّ التأجيل قد يكون ساهم جزئياً في إذكاء غضب الشارع الذي أدى إلى اندلاع مظاهرات في القدس، علماً أنّ جولة التصعيد التي شملت إطلاق حركة حماس صواريخ نحو اسرائيل هي في الأساس ردّة فعل على همجية الشرطة الإسرائيلية في القدس، لا سيما في المسجد الأقصى. ويزعم البعض مع ذلك أنّ حركة حماس خططت للتصعيد مسبقاً، لأنه وفقاً لتقديرها فإنّ النهج العسكري تجاه قضية القدس من شأنه أن يعزّز موقفها الوطني في مقابل السلطة الفلسطينية.[١٤٤]

توقع البعض أن تخرج حركة حماس كرابح لإلغاء الانتخابات على المدى القصير، في حين ستكون حركة فتح "في أزمة سياسية عميقة" من شأنها أن تتسبب في "مزيد من التآكل ... بسبب موقف الرئيس محمود عباس "المتدهور" أصلاً".[١٤٥] وفي غضون أسبوع من إلغاء الانتخابات، كان واضحاً أنّ السلطة الفلسطينية باتت أكثر إقصاءً من ذي قبل، وأنّ مسألة المصالحة الفلسطينية الداخلية قد عادت سنوات إلى الوراء. كما بات جلياً أنّ الوحدة الوطنية أضحت "خياراً مستبعداً في المستقبل المنظور."[١٤٦] مع ذلك، فقد كانت التعبئة الجماهيرية للشباب الفلسطيني في مظاهرات الكرامة[١٤٧] والتأييد واسع النطاق لأنشطة حركة حماس ضد إسرائيل بمثابة إرهاصات "لوحدة وطنية غير مسبوقة داخل المجتمع الفلسطيني".[١٤٨] وقد لاقى الغياب الصارخ للمستقلين الذين سعوا للوصول إلى سدّة الحكم من خلال الانتخابات انتقادات لاذعة. في ظل هذا الغياب وإلى جانب النشاط الشبابي الصاعد، **بدا وكأنّ البلاد في بداية عصر جديد يبحث فيه الفلسطينيون عن وسائل أخرى لاستعادة الكرامة والمساواة والعدالة. على حد تعبير رشيد الخالدي، فقد "فشل الأشخاص الذين يزعمون أنهم قادة للشعب الفلسطيني في بناء استراتيجية وطنية ... القيادة الفلسطينية (الجديدة) هي المجتمع المدني الفلسطيني".**[١٤٩]

٣. الطريق إلى الأمام

مع رفض تأجيل الانتخابات، دعا العديد من أصحاب المصلحة الفلسطينيين إلى تبنّي نهج وحلول مختلفة. فيما يلي بعض المقترحات الرئيسية، بعضها تكميلي وبعضها الآخر منافس:

- **العصيان المدني**: خسر تيار حركة فتح الحاكم والموالي للرئيس محمود عباس الشارع الفلسطيني منذ سنوات، لكن إلغاء الانتخابات زاد من سخط الجمهور الفلسطيني تجاههم وتجاه مؤسسات السلطة الفلسطينية التي لم تفعل شيئاً يذكر لتحسين الحياة اليومية للفلسطينيين. لذلك دعا العديد من السياسيين والعلماء الفلسطينيين إلى العصيان المدني الذي من شأنه أن يخلق "شرعية ثورية".[١٥٠] هناك أعداد كبيرة من الفلسطينيين ولا سيّما الشباب الذين لم يصوّتوا في حياتهم، وبالتالي لم يمنحوا القيادة الحالية الشرعية أصلاً،

١٣٨ ICG and USMEP, "Why Palestinian Elections Should Get Back on Track," op. cit.
١٣٩ المصدر السابق.
١٤٠ Hass, Amira, "Postponing of Palestinian Election Proves Abbas Is Closer to Israel›s Interests," op. cit.
١٤١ "Palestinian Authority Postpones Parliamentary Election," NPR, op. cit.
١٤٢ Al-Omari, Ghaith, "To Vote or Not to Vote: Implications of Postponing Palestinian Elections," op. cit.
١٤٣ أظهر تحليل عمليات البحث الرائجة على جوجل لعبارة «الانتخابات الفلسطينية 2021» باللغة العربية:
"initial excitement (was) followed by fast-declining interest", https://besacenter.org/will-violence-erupt-if-abbas-cancels-the-palestinian-elections
١٤٤ "Why the rockets are falling now," Globes, 11 May 2021, https://en.globes.co.il/en/article-why-hamas-is-1001370661
١٤٥ Al-Omari, Ghaith, "To Vote or Not to Vote: Implications of Postponing Palestinian Elections," op. cit.
١٤٦ المصدر السابق.
١٤٧ لمزيد من التفاصيل، شاهد مقابلة مع الدكتور مهدي عبد الهادي، رئيس الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية (مؤسسة باسيا): https://www.youtube.com/watch?v=7pcTYGJ5RCw
١٤٨ Yara Hawari quoted in https://twitter.com/AlShabaka/status/1392796825434869764.
١٤٩ Hatuqa, Dalia, "Gen Z Reclaims the Palestinian Cause," op. cit.
١٥٠ محمود دودين، انظر: "Postponing of Palestinian Election Proves Abbas Is Closer to Israel›s Interests," op. cit". انظر أيضاً، سري نسيبة، أكاديمي، ومرشح للمجلس التشريعي الفلسطيني: (Kuttab, Daoud, "EU pressures Israel over Palestinian poll delay," op. cit.), Nabil Diab, a member of Mustafa Barghouti's political party ("Postponement of Palestinian Elections Raises Tensions Between Factions," The Medialine, op. cit.), and predicted by Hanan Ashrawi ("Palestinian Authority Postpones Parliamentary Election," NPR, op. cit.).

وهـم لا يفضّلـون أيـاً مـن الفصائـل السياسـية التقليديـة بـل متّحـدون للمطالبـة بالكرامـة وبمسـتقبل أفضـل. ويأمـل البعـض أن يفسـح هـذا الحـراك الشـبابي المجـال لوحـدة وطنيـة فلسـطينية مـن طـراز جديـد وغـير مألـوف (خـارج نطـاق عمليـة المصالحـة بـين حركتـي فتـح وحـماس)، وهـي وحـدة قويـة بمـا يكفـي لخلـق اجـماع وطنـي في مرحلـة انتقاليـة تفـضي إلى اجـراء الانتخابـات.

وقـد اقترحـت أصـوات أخـرى رافضـة للنظـام السـياسي الحـالي إدلاء الناخبـين بأصـوات باطلـة عنـد إجـراء الانتخابـات عاجـلاً أم آجـلاً، لأنّ "أسـوأ مـا يمكـن أن يفعلـه الناخبـون الفلسـطينيون هـو إعطـاء الشرعيـة" لفتـح أو حـماس "مـن خـلال التصويـت لمرشـحيهم".[١٥١]

- **اسـتقالة الرئيـس محمـود عبـاس:** بحسـب اسـتطلاع أجـري في كانـون الأول (ديسـمبر) ٢٠٢٠، طالب ثلثا الفلسـطينيين اسـتقالة الرئيـس محمود عبـاس. وكان البروفيسـور سري نسـيبة رئيـس جامعـة القـدس سـابقاً والمرشـح الثـاني في قائمـة محمـد دحلان أول شـخصية سياسـية وفكرية تدعو رسـمياً إلى اسـتقالة الرئيـس محمـود عبـاس باعتبـاره السـبيل الوحيـد "لتجنـب الانفجـار" بعـد إلغـاء الانتخابـات.[١٥٢] في منتصـف أيـار (مايـو) شـارك عـشرات الفلسـطينيين في تظاهـرة في سـاحات المسـجد الأقـصى المبـارك كـرروا خلالهـا دعـوة الرئيـس محمـود عبـاس للاسـتقالة. وكان مـن بـين المتظاهريـن أكاديميـين وممثلـين عـن الفصائـل، حيـث اتهمـوا الرئيـس محمـود عبـاس بانعـدام الشرعيـة في إدارتـه للسـلطة الفلسـطينية باعتبارهـا "مؤسسـة دكتاتوريـة"، ودعـوا أبنـاء الشـعب الفلسـطيني للانضـمام إلى هـذه الدعـوة[١٥٣] في سـبيل عهـد جديـد.

- **البرلمـان الشـبابي:** إنّ دور الشـباب الفلسـطيني آخـذ بالصعـود بشـكل عـام، لكـنّ فكـرة إنشـاء برلمـان شـبابي "افـتراضي" هـي فكـرة مميـزة بشـكل خـاص، وتـدل عـلى أنّ الشـباب لـن يتـم إسـكاتهم مـن خـلال متطلبـات الترشـح للمجلـس التشريعـي الفلسـطيني القاسـية للغايـة (الحـد الأدنى لسـن المرشـح هـو ٢٨ سـنة، إيـداع مبلـغ ٢٠,٠٠٠ دولار، غـير ذلـك مـن الـشروط التعجيزيـة)، بـل أنّ الشـباب بـادروا لأخـذ زمـام الأمـور عـلى عاتقهـم. تأسـس جيـل التجديـد الديمقراطـي التقدمـي بقيـادة شـابّة في شـباط (فبرايـر) ٢٠٢١، وشـجع عـلى إنشـاء قائمـة برلمانيـة افتراضيـة بمرشـحين تـتراوح أعمارهـم بـين ١٨ إلى ٤٥ عامـاً للتنافـس مـع قوائـم المجلـس التشريعـي الفعـلي وممارسـة المشـاركة السياسـية.[١٥٤] بعـد تأجيـل الانتخابـات، أعلنـت الجماعـة أنهـا لـن تتخـلى عـن مبادرتهـا.

- **دعـوات لإجـراء انتخابـات:** مـن الأمـور اللافتـة وفي وقـت كتابـة هـذه النـشرة هـي أنّ معظـم الدعـوات لإجـراء الانتخابـات تـأتي مـن المجتمـع الـدولي وليـس مـن داخـل المجتمـع الفلسـطيني، عـلى الرغـم مـن أن اسـتطلاعاً حديثـاً للـرأي أظهـر دعـم الفلسـطينيين وبشـكل كبـير (٧٢٪) لإجـراء الانتخابـات خـلال الفـترة القريبـة القادمـة.[١٥٥] فـور إعـلان التأجيـل، طالبـت كافـة الأطـراف المعنيـة داخليـاً وخارجيـاً بـضرورة تحديـد مواعيـد جديـدة. لكـن خـلال شـهر أيـار، تحـول تركيـز المجتمـع الفلسـطيني مـن التعويـل عـلى وعـد بالانتخابـات إلى وسـائل أكـثر قـوّة لتحقيـق التغيـير، مثـل العصيـان المـدني عـلى سـبيل المثـال. في غضـون ذلـك، أصرّ أعضـاء في المجتمـع الـدولي وخاصـة مـن أوروبـا عـلى مطالبهـم بالانتخابـات، سـواء كان ذلـك بسـبب الحاجـة إلى تبريـر المسـاعدات أو مـن منطلـق إيمـان حقيقـي بالعمليـة الديمقراطيـة، أو ربمـا بسـبب عـدم فهـم الوضـع الحـالي في فلسـطين. ويبقـى سـؤال مـا إذا كانـت الـدول الغربيـة مسـتعدة لقبـول نتيجـة الانتخابـات مهـما كانـت بـدون إجابـة في الوقـت الحـالي.

١٥١ Tartir, Alaa, "A new approach to elections in Palestine," op. cit.

١٥٢ Kuttab, Daoud, "EU pressures Israel over Palestinian poll delay," op. cit.

١٥٣ "Palestinian activists call for ‹illegitimate› Abbas to be removed from office," The New Arab, 31 May 2021, https://english.alaraby.co.uk/news/palestinians-call-abbas-be-removed-office.

١٥٤ لمزيد من المعلومات، انظر إلى موقعهم الإلكتروني: https://tajdeed.ps

١٥٥ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع الرأي العام رقم 80، حزيران (يونيو) 2021، المرجع السابق.

ح ملحق

ا. المرشحون

القوائم المترشحة لانتخابات المجلس التشريعي

في ٦ نيسان (ابريل) ٢٠٢١، بعد أسبوع من إغلاق فترة الترشيح في ٣١ آذار (مارس) ٢٠٢١، نشرت لجنة الانتخابات المركزية القوائم الانتخابية الأولية، وفتحَت الباب أمام الاعتراضات حتى ٨ نيسان (ابريل). وفي الحادي عشر من الشهر ذاته أصدرت لجنة الانتخابات المركزية قرارها بشأن (٢٣١) اعتراضاً تلقتها، ووافقت على اعتراض واحد فقط بسبب الجنسية الإسرائيلية (في مخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم (١) لعام ٢٠٠٧). بعد ذلك فُتح الباب أمام إمكانية تقديم الطعون لدى محكمة الانتخابات، ولكن تم رفض جميع الطعون الثمانية عشر إيذاناً بإغلاق مرحلة الترشيح.[١٥٦] بحسب التقويم الانتخابي فقد كان بالإمكان سحب الترشيح حتى ٢٩ نيسان (ابريل)، وهو التاريخ الذي سيعقبه نشر القوائم النهائية، ومن ثم بدء الدعاية الانتخابية في ٣٠ من نفس الشهر. وتم قبول جميع القوائم الـ ٣٦ التي قدمت طلبات ترشيحها، منها ٧ أحزاب سياسية و٢٩ قائمة مستقلة. وقد كانت بعض العوامل – مثل انقسام حركة فتح إلى عدة قوائم، والعدد الهائل للقوائم المستقلة (التكنوقراط)، ونسبة الحسم (١,٥٪) – بمثابة تهديد لاستمرارية فتح وحماس في الحياة السياسية.

عملية الدعاية الانتخابية كما أعلنت عنها لجنة الانتخابات المركزية على موقعها الإلكتروني

بلغ العدد الإجمالي للمرشحين لانتخابات المجلس التشريعي المكون من (١٣٢) مقعداً (١,٣٩١) مرشحاً، من بينهم (٤٠٥) امرأة (٢٩٪). وتراوحت أعمار (٣٨,٥٪) من المرشحين بين (٢٨) و(٤٠) سنة، و(٢٢,٢٪) نسبة المرشحين بين (٤١) و(٥٠) سنة، و(٣٩,٣٪) نسبة من هم فوق سن (٥٠) سنة.[١٥٧]

فيما يلي عرض موجز لبعض القوائم والمرشحين (راجع الملحق الخامس للاطلاع على القائمة الكاملة):

- "**حركة فتح**": القائمة الرسمية لحركة فتح، وضمت (١٣٢) مرشحاً برئاسة **محمود العالول** نائب رئيس الحركة، تليه **سعاد زلوم**، يليها **أحمد حلس**، يليه أمين سرّ الحركة **جبريل الرجوب**. وكانت المفاجأة وجود قدورة فارس (الترتيب السابع) على القائمة، وهو يعتبر حليفاً مقرباً لمروان البرغوثي.[١٥٨] رغم تأكيد الرئيس محمود عباس في وقت سابق أنه لن يتم ترشيح أي عضو من أعضاء اللجنة المركزية أو المجلس الثوري أو السفراء الحاليين، فإنّ المرشحين الخمسة الأوائل هم من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح.[١٥٩] ولم يكن على القائمة حسين الشيخ، وهو من أكثر المقربين من الرئيس محمود عباس.[١٦٠]
- "**الحرية**": قائمة مستقلة من (٥٦) مرشحاً برئاسة **ناصر القدوة**، ابن شقيقة الزعيم الراحل ياسر عرفات وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح سابقاً، وهي قائمة مدعومة من الأسير **مروان البرغوثي** الذي يقضي حالياً خمسة مؤبدات في سجون الاحتلال بسبب دوره في انتفاضة الأقصى. كانت خطوة البرغوثي في الانتخابات مثاراً للتكهنات حيث توقّعت استطلاعات الرأي أن يكون البرغوثي

١٥٦ CEC, "Elections Court Rejects all Submitted Appeals," 18 April, 2021, https://www.elections.ps/TabId/1083/ArtMID/9183/ArticleID/2776/Elections-Court-Rejects-all-Submitted-Appeals.aspx.

١٥٧ CEC Exhibits the Preliminary Register of Nominated Electoral Lists," 6 April 2021, https://www.elections.ps/TabId/1083/ArtMID/9183/ArticleID/2758/CEC-Exhibits-the-Preliminary-Register-of-Nominated-Electoral-Lists.aspx.

١٥٨ Hass, Amira, "Real Challenge in Palestinian Elections: Convince Jerusalem Voters to Cast Their Ballots," Haaretz, 4 April 2021, https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/.premium-in-palestinian-elections-voters-have-many-alternatives-for-a-protest-vote-1.9679304.

١٥٩ المصدر السابق.

١٦٠ Kuttab, Daoud, "The high cost of delaying Palestinian elections," op. cit.

من المرشحين الأكثر شعبية في الفضاء السياسي الفلسطيني. وكان ممثلو حركة فتح قد بذلوا في السابق جهوداً كبيرة لإقناع مروان البرغوثي بالترشح في قائمة فتح الموحدة،[١٦١] خشية أن يؤدي انفصاله إلى إلحاق ضرر جسيم بحظوظ فوز حركة فتح. وزَعَمَ البعض أنه حتى بعد تقديم القوائم، كان الرئيس محمود عباس لا يزال يحاول إقناع مروان البرغوثي بالتراجع عن خطوته. وكان ناصر القدوة قد أعلن في أوائل آذار نيته خوض الانتخابات في قائمة منفصلة، وقد فُصِلَ على إثرها من حركة فتح.[١٦٢] وبينما أعلنت اللجنة المركزية لحركة فتح أنّ أياً من أعضاء حركة فتح يترشح للانتخابات بشكل مستقل سيتم طرده على غرار ما تم مع ناصر القدوة، لم يكن من الواضح ما إذا كان مروان البرغوثي سيواجه ذات المصير، حيث يعتبر من أكثر الشخصيات شعبيةً واحتراماً في الحركة. وقد أدّى إلغاء الانتخابات نهائياً إلى عدم اتخاذ حركة فتح أيّة إجراءات ضده. وكان على رأس قائمة الحرية المنافسة لانتخابات المجلس التشريعي القدوة، **وفدوى البرغوثي** زوجة مروان البرغوثي في المرتبة الثانية، **وعبد الفتاح حمايل** وهو أحد قادة الانتفاضة الاولى. وكان على المرتبة التاسعة من القائمة **هاني المصري**، مدير عام للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). غَيْرَ أنّ مروان البرغوثي لم يترشّح في القائمة، وهو ما أثار تكهنات حول نيته الترشح لانتخابات الرئاسة لاحقاً، حيث لا يُسمح لأعضاء المجلس التشريعي بالترشح للرئاسة.

تعرضت القائمة لانتقادات بسبب تمثيلها المكثف للضفة الغربية مع وجود عدد قليل من المرشحين من قطاع غزة. واعترف ناصر القدوة بهذا القصور خلال زيارته لقطاع غزة في ١٤ نيسان (ابريل) ٢٠٢١ لحشد الأصوات، وبرّر ذلك بالتسرع الذي اتسم به تشكيل القائمة قبل ساعات قليلة فقط من الموعد النهائي. كما أثار ناصر القدوة موجة انتقادات علنية بعد تصريح تلفزيوني قال فيه أنّ جميع قوائم حركة فتح هي على خلاف مع الإسلام السياسي.[١٦٣] بعد إلغاء الانتخابات، صّرح ناصر القدوة بشكل مفاجئ أنّه "جاهز للمصالحة مع الحركة الأم بشرط إصلاحها على أساس المصالح الوطنية"، داعياً إلى إجراء الانتخابات قبل نهاية العام.[١٦٤]

- "**المستقبل**": قائمة ثالثة منشقّة عن حركة فتح وتمثّل تيار الإصلاح الديمقراطي في الحركة بقيادة **محمد دحلان**. وكان من بين المراكز الثلاثة الأولى في القائمة التي تضم (١٣٢) مرشحاً سمير المشهراوي، القيادي السابق في حركة فتح وأحد قيادات الأمن الوقائي في قطاع غزة سابقاً، والباحث الأكاديمي البارز **سري نسيبة** رئيس جامعة القدس سابقاً، والمؤلف والناشط النسوي **نيروز قرموط**. على الرغم من أنّ الكثيرين كانت تنتابهم الريبة تجاه محمد دحلان وعلاقاته بالإمارات العربية المتحدة، إلا أن "موهبته في ضخ الأموال"[١٦٥] وضم الدكتور سري نسيبة في القائمة لم يمر مرور الكرام. لم يكن محمد دحلان نفسه في القائمة، ربما بسبب رغبته في الترشح للرئاسة.

- "**القدس موعدنا**": قائمة حركة حماس وضمت (١٣١) مرشحاً، أكثر من نصفهم من الضفة الغربية والقدس الشرقية. وكان عضو المكتب السياسي للحركة **خليل الحية** من قطاع غزة على رأس القائمة، تلاه المقدسيّ **محمد أبو طير** الذي قضى نصف حياته في السجون الإسرائيلية، تلته **لمى خاطر** من الخليل.[١٦٦]

- "**اليسار الموحد**": قائمة من ٧٥ مرشحاً ضمّت حزب الشعب الفلسطيني وحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) برئاسة **فدوى خضر**. ولم تنجح المحاولات الأولية لتوحيد اليسار الفلسطيني في كتلة واحدة.[١٦٧]

- "**نبض الشعب**": وهي قائمة **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** اليسارية، وعلى رأسها أحمد سعدات وخالدة جرار الأسيرين في سجون الاحتلال. وكانت الغالبية العظمى من أعضاء القائمة من قطاع غزة.[١٦٨]

- "**التغيير وإنهاء الانقسام**": وهي قائمة من (٥٠) مرشحاً برئاسة من مصطفى البرغوثي مؤسس المبادرة الوطنية الفلسطينية.

- "**معا نستطيع**": قائمة من (٥١) مرشحاً برئاسة لرئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق سلام فياض.

---

١٦١ لمحت الجهود إلى إشراك حسين شيخ، وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، القريب من الرئيس محمود عباس، بزيارة مروان البرغوثي في السجن في شباط (فبراير) «لمناقشة» الانتخابات. يزعم البعض أن مروان البرغوثي تعرض للتهديد بعدم الترشح في قائمة منفصلة. انظر:
"Barghouti to stand for election from Israeli prison cell," Middle East Monitor, 15 February 2021, https://www.middleeastmonitor.com/20210215-barghouti-to-stand-for-election-from-israeli-prison-cell/.

١٦٢ "Profile - Who is Fatah›s dismissed member Nasser al-Qudwa?" AA, 12 March 2021, https://www.aa.com.tr/en/life/profile-who-is-fatahs-dismissed-member-nasser-al-qudwa/2173529.

١٦٣ "Nasser Al-Kidwa: We will not back down from supporting Marwan Barghouti if he runs for Palestinian presidency," France 24, 1 April 2021, https://www.france24.com/ar/برامج/حوار/20210401-ناصر-القدوة-لن-نتراجع-عن-دعم-مروان-البرغوثي-إذا-ترشح-للرئاسيات-الفلسطينية.

١٦٤ "Al-Qudwa to create new Fatah current," op. cit.

١٦٥ Hass, Amira, "Real Challenge in Palestinian Elections," op. cit.

١٦٦ المصدر السابق.

١٦٧ Kuttab, Daoud, "36 electoral lists will compete in upcoming Palestinian vote," Al-Monitor, 2 April 2021, https://www.al-monitor.com/originals/2021/04/36-electoral-lists-will-compete-upcoming-palestinian-vote#ixzz6zjvxpRel https://www.al-monitor.com/originals/2021/04/36-electoral-lists-will-compete-upcoming-palestinian-vote.

١٦٨ Hass, Amira, "Real Challenge in Palestinian Elections," op. cit.

الانتخابات الرئاسية

كان من المقرر نشر القائمة النهائية لمرشحي الانتخابات الرئاسية في ٩ تموز ٢٠٢١، وذلك بناءاً على لجنة الانتخابات المركزية.[١٦٩] وكانت التوقعات كما يلي:

- في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١، أعلن رئيس الوزراء وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتية أنّ **الرئيس محمود عباس** هو مرشح حركة فتح للانتخابات الرئاسية المقبلة، قائلاً إنّ هناك إجماعاً داخل حركة فتح يدعم هذا التوجّه.[١٧٠] في حين أبدى مسؤولون آخرون في حركة فتح استغرابهم إزاء هذا القرار، حيث كانوا يأملون أن يفسح محمود عباس المجال لمرشحين أصغر سناً، خاصة أنه صرّح في السابق مراراً وتكراراً أنه "لا ينوي الترشح لولاية جديدة".[١٧١] وفي الوقت الذي اتخذ فيه قرار التأجيل، لم يكن محمود عباس قد أعلن رسمياً عن نيته الترشح.

- لم يكن الأسير **مروان البرغوثي** قد أعلن ما إذا كان ينوي بالفعل الترشح للرئاسة، رغم أنّ وسائل الإعلام رجّحت ذلك. وقد فُسّرَ دعمه لقائمة ناصر القدوة دون وجود اسمه فيها كدليل على نيته الترشح للرئاسة. وبالنظر إلى شعبيته، كان من الممكن أن يكون مروان البرغوثي المرشح الأكثر خطراً من بين منافسي الرئيس عباس، وكان فوزه المحتمل سيضع إسرائيل في موقف مزعج للغاية، فقد تضطر حينها إلى التعامل معه في السجن أو إجبارها على إطلاق سراحه.[١٧٢] وتوقعت التقديرات المبكرة أنّ "نصف مؤيدي حركة فتح الحاليين سينحازون إلى صف مروان البرغوثي بدلاً من الرئيس محمود عباس".[١٧٣]

- لو مضى **محمد دحلان** منافس محمود الرئيس عباس قدماً في إعلان ترشحه للرئاسة وهو سيناريو مرجح، لكان من المحتمل أن تسعى القاعدة التي تهيمن عليها حركة فتح إلى عرقلة ترشّحه. وكان من الممكن أن تَحول التغييرات التي سنّها عباس في شروط الترشح للرئاسة في بداية كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١ دون ترشّح دحلان.[١٧٤] تم إقصاء محمد دحلان من اللجنة المركزية لحركة فتح في ٢٠١١[١٧٥]، ونُزعت عنه الحصانة البرلمانية في عام ٢٠١٢، وهي خطوة أقرّتها المحكمة الدستورية التي أنشأها الرئيس عباس في ٢٠١٦[١٧٦]. بعد ذلك بوقت قصير، أُدين محمد دحلان وحُكم عليه غيابياً بتهمة الاختلاس. وأوضح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد أنّ دمحمد حلان لن يُسمح له بالترشح لأنّه لا يمتلك خلوّ أسبقيات جنائية.[١٧٧] يُقال أنّ دحلان هو الخيار المفضل للولايات المتحدة لأسباب ليس أقلها علاقاته مع الإمارات، والتي مكّنته في ربيع ٢٠٢١ من إرسال شحنة من ٦٠ ألف جرعة من لقاح سبوتنيك إلى قطاع غزة،[١٧٨] في لفتة سخاء ربما كانت تهدف إلى تحسين شعبيته في الأراضي الفلسطينية قُبيْل الانتخابات.

- قررت حركة **حماس** عدم خوض الانتخابات الرئاسية[١٧٩] لسببين رئيسيين: الأول هو أن حركة حماس رفضت منذ زمن بعيد فكرة قيام السلطة الفلسطينية باعتبارها ثمرة من ثمار أوسلو. مع ذلك فإنّ قبول حركة حماس المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي في هذه المرحلة لا يرتقي إلى المشاركة الفاعلة في تعيين رئيسٍ للسلطة عارضت حركة حماس فكرة إنشاءها من منطلق أيديولوجي.[١٨٠] ثانياً، وعلى العكس من مخاوف الرئيس محمود عباس وإسرائيل والولايات المتحدة، لم تكن حركة حماس تسعى لفوزٍ ساحق للانتخابات يشمل منصب الرئاسة. بل كانت تسعى إلى استعادة موقعها في الحياة السياسية الفلسطينية.

---

١٦٩ CEC, "Legislative Elections 2021," https://www.elections.ps/Portals/0/timeline2021_en.pdf.

١٧٠ "Abbas to remain Fatah's presidential candidate in polls," AA, 20 January 2021, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/abbas-to-remain-fatah-s-presidential-candidate-in-polls/2116927.

١٧١ على سبيل المثال: Kuttab, Daoud, "How Palestinians agreed on elections," op. cit.

١٧٢ Bishara, M. "Palestinian political prisoner Marwan Barghouti for president?" Aljazeera, 23 February 2021, https://www.aljazeera.com/opinions/2021/2/23/political-prisoner-marwan-barghouti-for-president.

١٧٣ Masrwa, L. and M. Abu Sneineh, "Palestine elections: Marwan Barghouti eyes presidential run from behind Israeli bars," Middle East Eye, 28 January 2021, https://www.middleeasteye.net/news/palestine-elections-marwan-barghouti-consider-candidate-fatah-pa.

١٧٤ "Azzam Al-Ahmad: Dahlan cannot run in the Palestinian presidential elections," Almanar News, 27 January 2021, https://www.almanar.com.lb/7784361.

١٧٥ "Abbas suspends Dahlan from Fatah over ‹coup plot›," BBC, 4 January 2011, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-12114595.

١٧٦ Mughrabi, N. and A. Sawafta, "Palestinian president can revoke parliamentary immunity of opponents - court," Reuters, 6 November 2016, https://www.reuters.com/article/us-palestinians-politics-idUSKBN131108.

١٧٧ Azzam Al-Ahmad: "Dahlan cannot run in the Palestinian presidential elections," op. cit.

١٧٨ Mughrabi, N., "Palestinians receive 40,000 COVID-19 vaccines from UAE," Reuters, 11 March 2021, https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-palestinian-rivals-idUSKBN2B32GM.

١٧٩ "Hamas says it won't nominate presidential candidate for Palestinian elections," Times of Israel, 22 February 2021, https://www.timesofisrael.com/hamas-says-wont-nominate-presidential-candidate-for-palestinian-elections.

١٨٠ في الواقع، قاطعت حركة حماس أول انتخابات للسلطة الفلسطينية عام 1996 لاعتراضها على اتفاقيات أوسلو. ورغم انهم شاركوا في الانتخابات التشريعية لعام 2006، إلا أنهم قاطعوا الانتخابات الرئاسية لعام 2005.

٢. تسجيل الناخبين

يعتبر تسجيل المواطنين في **سجل الناخبين** النهائي شرطاً للتصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية. وكان التسجيل الإلكتروني متاحاً حتى تاريخ ١٦ شباط (فبراير) ٢٠٢١ عبر موقع لجنة الانتخابات المركزية على الإنترنت. في حين فُتح باب التسجيل وجاهياً لمدّة خمسة أيام اعتباراً من ١٠ شباط (فبراير) ٢٠٢١.

خلال **حملة تسجيل الناخبين**، فتحت لجنة الانتخابات المركزية (٨٠) مركز استعلامات وتسجيل بطاقةٍ قدرها (٦٠٠) موظف تقريباً لتسهيل عملية التسجيل في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.[١٨١] في ١٧ شباط (فبراير) ٢٠٢١، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أن ٩٣,٣٪ من **الناخبين المؤهلين** (ما مجموعه ٢,٦ مليون) قد سجّلوا للتصويت. وقد أُعفي سكان **القدس الشرقية** من حملة "هوية الإقامة الإسرائيلية" من شرط التسجيل. في سجل الناخبين الأولي، شكلت **النساء** ما يقرب من (٤٩٪) من إجمالي الناخبين، في حين شكّل الناخبون الذين من المفترض أن **يصوتوا لأول مرة** حوالي نصف عدد الناخبين لعام ٢٠٢١.[١٨٢]

تسجيل الناخبين في خان يونس

وبشأن قضية مشاركة الأسرى في الانتخابات، أعلن حسين الشيخ رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح في ٢١ شباط (فبراير) ٢٠٢١ عزم السلطة الفلسطينية تقديم طلب رسمي لحكومة الاحتلال بالسماح للأسرى الفلسطينيين بالتصويت.[١٨٣] خلال الفترة التي سبقت إعلان التأجيل، كان هناك أكثر من (٤,٠٠٠) أسير فلسطيني في سجون الاحتلال.[١٨٤]

شهدت عملية التسجيل الشاملة الناجحة **إرباكاً في آخر أيام التسجيل** عندما تفاجئ بعض الناخبين بتغيير مكان تصويتهم دون علمهم. وتفاجئ بعض الناخبين المؤهلين أنّ أسماءهم نقلت إلى مراكز اقتراع بعيدة عن مكان سكنهم. وبحسب نشطاء فقد تأثر (٣٠٠) إلى (٥٠٠) ناخب بهذا الخلل، بما في ذلك بعض المرشحين للانتخابات.[١٨٥] وقد أدان رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر هذا القصور، وقال إنّ الناخبين الذين نقلت أسماءهم لمراكز اقتراع بعيدة قد أعيد تسجيلهم إلى مراكزهم الأصلية. وقدمت لجنة الانتخابات المركزية شكوى إلى النيابة العامة معتقدة أنّ العبث لم يكن هجوم قرصنة، بل نتج عن إساءة استخدام الخدمات الإلكترونية للجنة الانتخابات المركزية.[١٨٦]

خلال الأيام الثلاثة المخصصة لعرض سجل الناخبين الأولي وتقديم الاعتراضات، وصل (١٧٦) اعتراضاً إلى لجنة الانتخابات المركزية تتعلق في الغالب بأخطاء في البيانات الشخصية للناخبين. وتمت مراجعة الاعتراضات حتى ٧ آذار (مارس) ٢٠٢١.[١٨٧]

٣. الانتخابات السابقة

انتخابات ١٩٩٦

في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦، أُجريت أول انتخابات عامة فلسطينية وفقًا لاتفاق أوسلو وقانون الانتخابات الفلسطيني لعام ١٩٩٥، حيث تم انتخاب (٨٨) عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني وتعيين رئيس للسلطة الفلسطينية في نفس الوقت. وقد سجّل ما يزيد عن مليون فلسطيني بقليل للتصويت، في حين كانت نسبة الإقبال (٧١,٧٪) في يوم الاقتراع. وفي الانتخابات الرئاسية فاز ياسر عرفات على منافسته الوحيدة السيدة سميحة خليل بحصوله على (٨٨,٢٪) من الأصوات. وتنافس في انتخابات المجلس التشريعي (٦٧٢) مرشحاً، من بينهم (٢٥) امرأة، وفازت حركة فتح بأغلبية مريحة من (٥٥) مقعداً. وقاطعت حركة حماس كلا الاقتراعَين بسبب رفضها لاتفاق أوسلو. وخلص أكثر من (٥٠٠) مراقب دولي و(٢٠٠٠) مراقب محلي إلى أنّ الانتخابات كانت حرة وديمقراطية.[١٨٨]

---

١٨١ "CEC Launches Field Voter Registration," 10 February 2021, https://www.elections.ps/TabId/1069/ArtMID/8994/ArticleID/2637/CEC-Launches-Field-Voter-Registration.aspx.

١٨٢ Chacar, Henriette, "Young Palestinians are fed up with their leaders. Can elections bring change?" +972 Magazine, 22 April 2021, https://www.972mag.com/palestinian-elections-2021-youth-change/; Asseburg, Muriel, "Palestinian Elections, Finally," SWP Comment, 29 March 2021, https://www.swp-berlin.org/10.18449/2021C24/. For comparison: In the 2006 PLC elections, voter registration stood at around 80%, 75% of which cast their ballots, and in the 2005 presidential vote the turnout was 65%, despite Hamas› boycott. "The CEC announces the preliminary results of the second PLC elections," 26 January 2006, https://web.archive.org/web/20090124013414/http://www.elections.ps/template.aspx?id=290; "Palestinian Elections," CRS Report for Congress, 9 February 2006, https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33269.pdf.

١٨٣ Wafa News Agency, February 21, 2021, https://english.wafa.ps/Pages/Details/123379.

١٨٤ انظر: https://www.btselem.org/statistics/detainees_and_prisoners

١٨٥ Al-Kassim, M. "Accusations Allege Tampering with Voters' Records Ahead of Palestinian Elections," The Medialine, 18 February 2021, https://themedialine.org/top-stories/accusations-allege-tampering-with-voters-records-ahead-of-palestinian-elections/.

١٨٦ "CEC Chairman Addressed the Transfer of Registration Centers," 18 February 2021, https://www.elections.ps/TabId/1083/ArtMID/9183/ArticleID/2659/CEC-Chairman-Addressed-the-Transfer-of-Registration-Centers.aspx.

١٨٧ "The CEC Announces the End of the Exhibition and Challenge Period," 4 March 2021, https://www.elections.ps/TabId/1083/ArtMID/9183/ArticleID/2682/The-CEC-Announces-the-End-of-the-Exhibition-and-Challenge-Period.aspx.

١٨٨ https://www.elections.ps/Portals/0/pdf/Resultselection1996.pdf. للحصول على صورة للإطار القانوني ونقاط الضعف في الانتخابات، انظر تقرير الحق عن انتخابات عام 1996 والذي يمكن العثور عليه عبر:https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/publications/Joint_Report_on_the_1996_Palestinian_Elections.pdf.

الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥

كان من المقرر إجراء جولة ثانية من الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٠ لكنها تأجلت في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى. بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤، أصبح رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح رئيساً مؤقتاً بموجب نص القانون الأساسي، ودعا على الفور إلى انتخابات جديدة،[١٨٩] جرت في ٩ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥، وفاز الرئيس محمود عباس بالانتخابات على جميع منافسيه السبعة بواقع (٦٢,٥٪). وكان منافسه الرئيسي آنذاك مصطفى البرغوثي زعيم حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية الذي حصل على أقل من (٢٠٪).[١٩٠] ووصف مراقبون من الخارج الانتخابات بأنّها حرة ونزيهة، وبلغت نسبة المشاركة (٦٥٪) من سجل الناخبين على الرغم من مقاطعة حركة حماس لها.

انتخابات المجلس التشريعي ٢٠٠٦

جرت انتخابات المجلس التشريعي في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦ بعد تعديل قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥، وزاد عدد مقاعد المجلس التشريعي من (٨٨) إلى (١٣٢)، وتم استحداث نظام انتخابي مختلط واجراء تعديلات أخرى. وبلغت نسبة الإقبال (٧٧٪) في يوم الانتخابات من إجمالي الناخبين المسجّلين، وقد حققت حركة حماس فوزاً كاسحاً ومفاجئاً بحصولها على (٧٤) مقعداً مقابل (٤٥) مقعداً لحركة فتح.[١٩١] استوفت الانتخابات بشكل عام المعايير الدولية على الرغم من بعض القضايا الصغيرة والمعيقات في القدس الشرقية. مع ذلك، صُدم المجتمع الدولي من فوز حماس، وهي تنظيم تصنّفه كثير من الدول كجماعة إرهابية، وقوبل فوز الحركة وتشكيلها الحكومة الفلسطينية الجديدة بالمقاطعة وقطع العلاقات.[١٩٢]

ملصق إعلامي في انتخابات ٢٠٠٦

٤. استطلاعات الرأي

استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في منتصف كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٠ أنّ ثلثي الأشخاص المستطلعة آراءهم يطالبون باستقالة الرئيس محمود عباس، وأنّ ثلاثة أرباعهم يؤمنون بضرورة اجراء انتخابات جديدة، في حين توقّع ثلثهم فقط إمكانية حصول انتخابات. وقال حوالي (٦٩٪) أنهم سيشاركون في انتخابات المجلس التشريع، حيث ستحصل حركة فتح على (٣٨٪) وحركة حماس على (٣٤٪). كان تأييد حركة حماس أعلى في غزة، في حين كان تأييد حركة فتح أعلى في الضفة الغربية. بصورة إجمالية، أيد (٥٦٪) من المستجيبين إجراء الانتخابات حتى لو كانت بدون القدس الشرقية، بينما عارض (٣٩٪) الفكرة. ورأى (٧٦٪) أنّ حركة فتح لن تقبل فوز حركة حماس، في حين رأى (٥٨٪) أنّ حركة حماس لن تقبل فوز حركة فتح. وفي سؤالهم عما إذا قام مروان البرغوثي بتشكيل قائمة لخوض الانتخابات قال (٢٥٪) من المستطلعين أنّهم سيصوتون له، مما يقلل حظوظ قائمة حركة فتح الرسمية إلى (١٩٪) فقط. أمّا عن خوض محمد دحلان للانتخابات في قائمة منفصلة فستحصل على (٧٪) من أصوات الناخبين، وستقل نسبة فوز قائمة فتح الرسمية إلى (٢٧٪).[١٩٣]

في انتخابات رئاسية بين محمود عباس ورئيس حركة حماس إسماعيل هنية، أظهر الاستطلاع أنّ محمود عباس سيخسر الانتخابات بواقع (٤٣٪) مقابل (٥٠٪) لإسماعيل هنية، مع ارتفاع نسبة تأييد محمود عباس في الضفة الغربية وارتفاع نسبة تأييد اسماعيل هنية في غزة. أمّا إذا كان السباق الرئاسي بين مروان البرغوثي وهنية، توقع الاستطلاع فوز البرغوثي بنسبة (٦١٪) مقابل (٣٧٪) فقط لهنية. أمّا إذا كان التنافس للرئاسة بين رئيس الوزراء الحالي محمد اشتية وإسماعيل هنية، فإن كلاهما سيحصل على (٤٧٪). من بين جميع المستجيبين، اعتبر (٢٥٪) فقط أنّ الرئيس محمود عباس المرشح الأفضل لحركة فتح، فيما اعتقد (٥٢٪) أن الحركة لديها مرشحين أفضل (البرغوثي، دحلان، اشتية). وفي حال امتناع الرئيس محمود عباس عن الترشح للانتخابات الرئاسية فإنّ (٣٧٪) سينتخبون مروان البرغوثي، (٢٣٪) سينتخبون اسماعيل هنية، (٧٪) سينتخبون محمد دحلان.

ورأى (٢٨٪) من المستطلعين أنّ استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة هي أولوية قصوى في الانتخابات الفلسطينية، بينما قال (٢٤٪) أنّ الأولوية هي تحسين الأوضاع الاقتصادية، (١٨٪) رفع الحصار عن غزة، (١٥٪) محاربة الفساد، (٦٪) استعادة الحياة الديمقراطية. في المحصلة النهائية، اعتقد (٥٢٪) من المستجيبين أنّ الانتخابات لن تكون حرة ولا نزيهة.

١٨٩ "Palestinian Elections," CRS Report for Congress, op. cit.
١٩٠ انظر: CEC: https://www.elections.ps/Portals/0/pdf/SummaryPresidentialElectionsFinalResults2005.pdf.
١٩١ CEC, Legislative elections 2006: https://www.elections.ps/tabid/236/language/en-US/Default.aspx.
١٩٢ Morro, Paul, "International Reaction to the Palestinian Unity Government," CRS Report for Congress, 9 May 2007, https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22659.pdf.
١٩٣ PCPSR, Public Opinion Poll No. 78, December 2020, https://www.pcpsr.org/sites/default/files/Poll%2078%20English%20fulltext%20December%202020.pdf.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع آذار (مارس) ٢٠٢١

في آذار (مارس) ٢٠٢١ أظهر استطلاع جديد أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية وبالتزامن مع زيادة تفاءل الناس في أنّ الانتخابات يمكن أن تجري بالفعل (ثلثي المستطلعين مقابل الثلث فقط في ديسمبر)، بدا أن الرأي العام بدأ يتجّه قليلاً لصالح حركة فتح ويبتعد عن حركة حماس".[١٩٤] وظلت المطالبات بضرورة إجراء الانتخابات عالية بواقع (٧٦٪).

إذا رفضت إسرائيل إجراء الانتخابات في القدس الشرقية، رأى (٦٥٪) من المستطلعين (مقابل ٥٦٪ سابقاً) ضرورة مضي العملية الانتخابية قدماً مع تصويت المقدسيين خارج حدود البلدية، بينما رفض (٢٧٪) الفكرة (مقابل ٣٩٪ في السابق)، وهو دليل على زيادة استعداد الفلسطينيين للمناورة حول قضايا مهمة في سبيل حماية العملية الانتخابية.

وعندما طُلب منهم اختيار الفصيل \ التنظيم الذي سيتولى رئاسة الحكومة المقبلة، أجاب (٣٨٪) منهم حركة فتح، (٢٢٪) حركة حماس، (٢٩٪) منهم لم يرشح أي تنظيم / فصيل.

وبافتراض أن مروان البرغوثي سيشكل قائمته المستقلة لخوض الانتخابات فإنها ستحصل على (٢٨٪) من الأصوات (مقابل ٢٥٪ سابقاً)، مما يقلل نسبة فوز قائمة حركة فتح الرسمية إلى (٢٢٪). أمّا لو شكل محمد دحلان قائمته المستقلة فستحصل على (١٠٪) (مقابل ٧٪ سابقاً)، وهو ما يقلل حصة القائمة الرسمية لحركة فتح إلى (٢٩٪). أمّا في حال تشكيل ناصر القدوة قائمته المستقلة فستحصل على (٧٪) من الأصوات، في حين ستحصل على (١١٪) لو حظيت على تأييد مروان البرغوثي، مقابل (٣٠٪) سيصوتون لقائمة حركة فتح الرسمية.

وبلغ تأييد فكرة القائمة المشتركة بين حركتي فتح وحماس (٥٧٪) من إجمالي الأصوات، بينما عارض (٣٨٪) الفكرة. وأظهر الاستطلاع أنّ حركة فتح ستتفوق على حركة حماس بواقع (٣-١٣) نقطة مئوية في انتخابات المجلس التشريعي.

في الانتخابات الرئاسية، أظهر الاستطلاع أنّ مروان البرغوثي سيفوز على جميع المرشحين الآخرين. أمّا لو تم ترشيح الرئيس محمود عباس وإسماعيل هنية فقط، فسيحصل محمود عباس على (٤٧٪) (مقابل ٤٣٪ سابقاً) وهنية على (٤٦٪) (مقابل ٥٠٪ سابقاً).

وظلت استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة على رأس أولويات الانتخابات الفلسطينية (بواقع ٢٨٪ كما في السابق)، تليها الأوضاع الاقتصادية، ومكافحة الفساد ورفع الحصار عن غزة، بينما أجاب (٢٪) فقط من المستطلعين أنّ الأولوية هي إنشاء نظام سياسي ديمقراطي. وعند سؤالهم عن الطرف الأكثر قدرة على الوفاء بأولوياتهم، اختار (٣١٪) من المستجيبين حركة فتح، (٢٢٪) حركة حماس، (١٩٪) لا أحد.

بصورة عامة، رأى (٤٨٪) أنّ الانتخابات لن تكون حرة ونزيهة، وأكثر من (٦٠٪) لم يثقوا بأنّ نتيجة الانتخابات سيقبلها اللاعبين الرئيسيين حركتي فتح وحماس.

استطلاع مركز القدس للإعلام والاتصال نيسان (ابريل) ٢٠٢١

وفقًاً لاستطلاع أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في النصف الأول من نيسان (ابري) ٢٠٢١، قال ٢٦٪ من المستطلعين أنه من غير المحتمل أن يشاركوا في التصويت، وذلك بسبب عدم ثقتهم في أن المرشحين أو الانتخابات ستكون "ذا جدوى". وقال حوالي (٤٤٪) أن الانتخابات ستؤجل، بينما رأى (٣٩٪) منهم أنها ستجرى في موعدها. وأشار (٢٧٪) من المستجيبين أنّهم لا يتوقعون أن تكون الانتخابات نزيهة. إلّا أنّ (٦٢٪) من المستطلعين فضلوا إجراء انتخابات تحت أي ظرف من الظروف بدلاً من انتظار المصالحة.[١٩٥]
وتوقع الاستطلاع فوز حركة فتح بنسبة (٢٥٪)، تليها قائمة القدوة / البرغوثي في المرتبة الثانية (١٣٪)، تليها حركة حماس في المرتبة الثالثة (٨٪). ومن غير الواضح ما إذا كان المستجيبون على دراية بأسماء ومرشحي جميع القوائم.
في حال جرت انتخابات رئاسية بين الرئيس محمود عباس ومروان البرغوثي واسماعيل هنية، سيفوز مروان البرغوثي بنسبة (٣٣,٥٪) متقدماً على الرئيس محمود عباس (٢٤,٥٪) واسماعيل هنية (١٠,٥٪).

١٩٤ PCPSR, Public Opinion Poll No. 79, March 2021, https://www.pcpsr.org/sites/default/files/Poll%2079%20English%20press%20release%20March%202021.pdf.
١٩٥ JMCC, Poll No. 97 - Palestine Before the Elections, April 2021, http://www.jmcc.org/documentsandmaps.aspx?id=892

٥. القوائم الانتخابية الأولية

اسم القائمة	عدد الاعضاء	عدد النساء	الاسم الاول على القائمة	الشعار
فلسطين للجميع	24	6	مفيد محمود موسى الحساينة	
قائمة التغيير الديمقراطي	61	22	إبراهيم عبد القادر أبو حجلة	
كرامتي الشبابية المستقلة	18	6	حسام حسين ابراهيم يوسف	
الوفاء والبناء	23	6	عصام حلمي علي حماد	
حراك طفح الكيل	30	9	زياد محمد عيسى عمرو	
المبادرة الوطنية الفلسطينية "للتغيير وإنهاء الانقسام"	50	16	مصطفى كامل مصطفى البرغوثي	
تجمع الكل الفلسطيني	28	7	بسام احمد عبدالله القواسمي	
وطن للمستقلين	46	11	حسن عبد الفتاح عبد الحليم خريشة	
فلسطين تجمعنا	18	6	عودة محمد عوض العمو	
القدس موعدنا	131	33	خليل إسماعيل إبراهيم الحلية	
المستقبل	132	34	سمير عبد القادر محمد المشهراوي	

العودة	40	12	جواد حسني عبد الفتاح دار علي (الصقر ابو الساده)	
عائدون	34	9	مصطفى موسى حسين زقوت	
القائمة المستقلة	26	6	نقولا سابا نقولا خميس	
عدالة	19	5	فايز ابراهيم صلاح فريجات	
العهد للوطن (مستقلة)	18	7	وليد محمود عبد الفتاح الأرضية	
الفجر الجديد	22	8	صهيب عطيه عبد المعطي زاهده	
الحراك الفلسطيني الموحد	25	7	خالد بديع عثمان دويكات	
نبض الشعب	65	19	أحمد سعدات يوسف عبد الرسول (ابو غسان)	
نهضة وطن	17	6	مجاهد نمر احمد نبهان (العميد)	
نبض البلد	28	10	انس سمير مصطفى اسطه	
العدالة والبناء	21	7	مازن خليل يوسف مداني	
كتلة العهد والوفاء (المرابطون)	20	6	خالد محمود احمد الحلو	
صوت الناس	26	6	ايهاب جوده يونس النحال	

اليسار الموحد	75	24	فدوى صليبا قسطندي خضر (أم صليبا)	
الحركة الوطنية (حق)	21	6	يونس سالم جبر الرجوب (ابو صامد)	
معا قادرون	51	16	سلام خالد عبدالله فياض	
فلسطين الموحدة	17	4	أحمد محمد عبد الرحمن اطميزة	
تجمع المستقلين	26	9	خليل ذيب ناجي عساف	
الحرية والكرامة	24	7	أمجد رفيق عبد السالم شهاب	
حُلم التجمع الشباب المستقل	17	5	فادي صالح ابراهيم الشيخ يوسف	
المستقبل الفلسطيني	18	6	أحمد فؤاد نمر أحمد المزيني (ابو النمر المزيني)	
قائمة كفاءة	18	7	يونس مجدي فياض ابو معيلق («أبو مهدي»)	
قائمة العدالة للجميع المستقلة	16	7	تيسير فتوح ابراهيم حجه	
قائمة الحرية	56	16	محمد ناصر جرير نعمان القدوة (ناصر القدوة)	
قائمة حركة فتح	132	34	محمود عثمان راغب العالول (ابو جهاد)	

صناديق الاقتراع المجمعة، انتخابات عام ٢٠٠٦.

حقوق الطبع الواردة في الصفحات (١٠-٣٢) بإذن من لجنة الانتخابات المركزية.

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية في القدس
Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs
Tel: +972-2-626-4426 / 628-6566 | Fax: +972-2-628 2819
Email: passia@passia.org | Hind Al-Husseini, Alley, 2 Wadi Al-Joz | P.O. Box 19545, Jerusalem / Al-Quds

بدعم مشكور من مؤسسة
فريدريش ايبرت الألمانية - القدس